الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية

تحت إشراف الدكتور:

📖 **السعيد بوشول**

من إعداد الطلبة:

✍ **عبد المالك رضواني**

✍ **صلاح الدين خلاوي**

✍ **محمد الأخضر قناص**

اللجنة المناقشة:

أ.د حمزة بالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أ.د السعيد بوشول	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د خالد حميمة	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

من إعداد الطلبة:

عبد المالك رضواني

صلاح الدين خلاوي

محمد الأخضر قناص

اللجنة المناقشة:

أ.د حمزة بالي	**جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**رئيسا**
أ.د السعيد بوشول	**جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**مشرفا ومقررا**
د خالد حميمة	**جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ

القُرْآنَ ۞ خَلَقَ الإِنْسَانَ

۞ عَلَّمَهُ البَيَانَ

الإهـــداء

إلى الشمس التي أضاءت صباحي والقمر الذي أنار ليالي

"أمـــي " رحمة الله عليها

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

"أبـــي العزيـــز" عليه رحمة الله

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي

"زوجـتي الغـالية "

إلى قـرة عيني

أبنـائـي "الفـضل" و "الحـاج الهـادي" حفظهم الله ورعاهم

إلى كل أصدقائي

وإلى كل من ساعدني وتعب معي لإكمـال هذه الدراسة...

عبـد المالـك

الإهـــداء

إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

"أمـــي الحنـون"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

"أبـــي العزيـــز"

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي

"زوجـتي الغـالية "

إلى كل أصدقائي

وإلى كل من ساعدني وتعب معي لإكمـال هذه الدراسة...

صـــلاح الـديـــن

الإهـــداء

إلى الشمس التي أضاءت صباحي والقمر الذي أنار ليالي

"أمـــي الحنـــون"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

"أبـــي العزيـــز"

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي

"زوجـتي الغـالية "

إلى قـرة عيني

"أبنـائـي" "نورهـان" و "آدم" و"يحـيى" حفظهم الله ورعاهم

إلى كل أصدقائي

وإلى كل من ساعدني وتعب معي لإكمـال هذه الدراسة...

محمد الأخضر

شكـــر وعـــرفـــان

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال قدرك وعظيم سلطانك وزنة عرشك لما أنعمت وتفضلت به علينا... والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبعد...

يطيب لنا ونحن نختتم مجهودنا العلمي المتواضع هذا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير وعرفان بالجميل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتـــــور: **السعيـــد بـــوشـــول**

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــوم التسيير - جامعة الوادي

ونتوجه بالشكر للسادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه.

الـمـلـخـــــص

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on the economies of Arab countries

الـمـلـخـص:

تهدف هذه الدراسة على التعرف على الأداء الاقتصادي للدول العربية من خلال التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية، وكذا التطورات القطاعية والمالية والنقدية، وتطورات التجارة الخارجية. كما تهدف أيضا إلى إبراز مدى تأثر اقتصادات الدول العربية بالحرب الروسية الأوكرانية.

وتؤكد هذه الدراسة أن الحرب الروسية–الأوكرانية أدت إلى تفاقم الضغوط التضخمية خاصة في الدول العربية وانخفاض قيمة عملات بعض دولها، كما أن هذه الحرب باتت تهدد الأمن الغذائي العربي وقد تؤدي بالتبعية لتفاقم الفقر وعدم المساواة في بعض الدول العربية وتراجع المساعدات الإنسانية وهو ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية ككل، وأن آثار هاته الحرب أيضا على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وأرصدة الحسابات الجارية والمالية، تتفاوت بين الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والدول العربية المستوردة الصافية للنفط والغذاء. وأن أكثر الدول العربية التي تتأثر سلباً بهذه الحرب هي جيبوتي ولبنان والصومال واليمن. أما أقل الدول العربية تأثراً بها فهي قطر والسعودية والإمارات والبحرين والجزائر.

الكلمات المفتاحية: تداعيات، صدمات، أزمات، حرب روسية أوكرانية، اقتصادات، دول عربية، تجارة خارجية، أداء اقتصادي.

Abstract :

This study aims to identify the economic performance of the Arab countries through the Arab economic and social developments, as well as the sectoral, financial and monetary developments, and the developments of foreign trade. It also aims to highlight the extent to which the economies of Arab countries have been affected by the Russian-Ukrainian war.

This study confirms that the Russian-Ukrainian war has exacerbated inflationary pressures, especially in the Arab countries, and the devaluation of the currencies of some of their countries. Also, this war is threatening Arab food security and may lead, accordingly, to an exacerbation of poverty and inequality in some Arab countries and a decline in humanitarian aid, which would That it destabilizes social stability in the Arab region as a whole, and that the effects of this war also on real economic growth rates and current and financial account balances vary between net oil-exporting Arab countries and net oil and food importing Arab countries. And that the most Arab countries that will be negatively affected by this war are Djibouti, Lebanon, Somalia and Yemen. As for the Arab countries least affected by it, they are Qatar, Saudi Arabia, the Emirates, Bahrain and Algeria.

Keywords: repercussions, shocks, crises, the Russian-Ukrainian war, economies, Arab countries, foreign trade, economic performance.

فهـــرس المحتـويات

العـنـــــــــــــوان	الصفحة
بسملة	
إهـداءات	
شكـــــر وعـــرفـان	
الملخـــــــــــــص	–
فهـــرس المحتـويـات	I
فهـــرس الجـــــداول	IV
فهـــرس الأشكـــــال	V
فهـــرس الملاحـــــق	VI
مقدمـــــــــــــة	أ – ز
الفصـــل الأول: مدخل مفاهيمي حـول التجارة الدولية	
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها	3
أولا: مفهوم التجارة الدولية	3
ثانيا: أهمية التجارة الدولية	4
المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية	5
أولا: موقف المدرسة الكلاسيكية	5
ثانيا: موقف المدرسة النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	7
ثالثا: النظرية الحديثة في التجارة الدولية	7
المطلب الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية	11
أولا: تعريف الصدمة الاقتصادية	11
ثانيا: أنواع الصدمات الاقتصادية	12
ثالثا: الأزمات الاقتصادية العالمية	13

المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني في التجارة الدولية	**19**
المطلب الأول: مكانة الاقتصاد الروسي ومكانته العالمية	**19**
المطلب الثاني: مكانة الاقتصاد الأوكوراني ومكانته العالمية	**21**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الحرب الروسية-الأوكورانية على الاقتصاد العالمي	**22**
أولا: تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكوراني	**22**
ثانيا: نتائج الحرب الروسية-الأوكورانية على الاقتصاد العالمي	**23**
خلاصة الفصـل	**26**
الفصـل الثانـي: انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية	
تمهيد:	**28**
المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية (نظرة عامة)	**29**
المطلب الأول: التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية	**31**
أولا: التطورات الاقتصادية العربية	31
ثانيا: التطورات الاجتماعية العربية	33
المطلب الثاني: التطورات القطاعية في الدول العربية	**34**
أولا: التطورات الزراعية	34
ثانيا: التطورات الصناعية	37
ثالثا: تطورات قطاع النفط والطاقة	38
المطلب الثالث: التطورات المالية والنقدية العربية	**41**
أولا: التطورات المالية العامة	41
ثانيا: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية	42
المطلب الرابع: تطورات التجارة الخارجية العربية	**45**
أولا: التجارة السلعية الإجمالية	45
ثانيا: التجارة السلعية البينية	46
المطلب الخامس: تطورات موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف	**48**
أولا: موازين المدفوعات	48

ثانيا: الدين العام الخارجي	48
ثالثا: أسعار الصرف	49
المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن العلاقات الاقتصادية (الروسية–الأوكرانية) مع الدول العربية	**50**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	**50**
أولا: تفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين الدول العربية	50
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	**54**
أولا: تهديد الأمن الغذائي العربي	54
ثانيا: تفاقم الفقر وعدم المساواة في بعض الدول العربية	57
ثالثا: تهديد الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية	59
رابعا: تراجع المساعدات الإنسانية لبعض الدول العربية	60
المطلب الثالث: الآثار المالية والنقدية	**60**
أولا: تفاقم الضغوط التضخمية في الدول العربية	60
ثانيا: انخفاض قيمة عملات بعض الدول العربية	63
المطلب الرابع: آثار الموازنات العامة والميزان التجاري والمديونية	**63**
أولا: تفاوت أرصدة الحسابات الجارية بين الدول العربية	63
ثانيا: تفاوت أرصدة الموازنات العامة في الدول العربية	67
ثالثا: ارتفاع المديونية في الدول العربية	71
المطلب الخامس: الآثار القطاعية	**72**
أولا: صعوبة تحقيق أهداف العمل المناخي بالدول العربية	72
خلاصة الفصـل	**74**
الخاتـمـــــــــة	**75**
قائمة المصادر والمراجع	**79**
الملاحـــــــــــــق.	**86-85**

فهـــرس الجـــداول

الرقـم	العنـــوان	الصفحة
01	النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية	20

فهـــــرس الأشـكال

الرقـم	العنـــوان	الصفحة
01	تفاوت توقعات النمو بين الدول العربية عام 2022 (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،%)	51
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية(%)	53
03	واردات الدول العربية من الحبوب من روسيا وأوكرانيا (نسبة من إجمالي وارداتهم من الحبوب)	54
04	واردات القمح من روسيا وأوكرانيا كنسبة من واردات القمح الإجمالية للدولة المستوردة في عام 2020	55
05	الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية من روسيا وأوكرانيا (%)	56
06	الحرب الروسية الأوكرانية والمؤشرات المهددة للاستقرار الاجتماعي في الدول العربية	59
07	معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يناير 2017–فبراير 2022،%)	61
08	أدت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية (%)	62
09	الميزان التجاري البترولي للدول العربية (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)	64
10	ميزان تجارة الحبوب في دول عربية مختارة (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)	64
11	رصيد حساب المعاملات الجارية للدول العربية في 2022 (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)	65
12	رصيد المالية العامة للدول العربية في 2022 (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)	67
13	الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ببعض الدول العربية	70
14	ارتفاع عائدات السندات السيادية في الدول العربية (%)	72

فهـــرس الملاحـــق

الرقـم	الـعـنـــــــوان	الصفحة
1	جدول يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية خلال الفترة 2020-2022	86

مقدمة

1. تمـهـيـد:

مرّ العالم منذ حوالي قرن مضى تقريبا بعدت أزمات كانت تداهمه من فتره لأخرى كان أهمها الكساد الكبير سنة 1928م، وتليه عدة أزمات كالحرب العالمية الأولى والثانية وتتابعت خلاله الأزمات بين درجات مختلفة بعضها ما يلحق ضرره بالعالم أجمع، ومنها ما يؤثر على بعض الدول والقارات.

مع دخول جائحة كورونا سنة 2019، ومع استمرار ملاحظة بعض الإصابات المتزايدة بفيروس كورونا في الصين بشكل خاص وبعض الدول الأوروبية، يشير إلى أن الجائحة لم تنته بعد. وفي الوقت الذي تسيطر على العالم حالة من عدم اليقين بشأن مسار تطور الفيروس واحتمالات أن يشهد طفرة أخرى أو ظهور متحورات جديدة منه، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، والتي كانت بداياتها الحقيقية في سنة 2014.

وقد فاقمت هذه الحرب من المخاطر الصحية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وأسفرت عن اضطرابات حادة في الأسواق العالمية للطاقة والغذاء والمال. وعرضت 1.7 مليار شخص في العالم لمخاطر شديدة نتيجة لتضخم الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ولتشدد الأوضاع المالية العالمية من بينهم 553 مليون أصبحوا فقراء بالفعل و215 مليون شخص بانوا يعانون من نقص التغذية.

وفي ضوء البيئة العالمية شديدة المخاطر، والتي تسودها حالة من عدم اليقين. نهدف في هذا البحث إلى كيفية تعزيز متانة ومرونة الاقتصادات العربية لمواجهة هذه الأزمة والصمود أمامها والتكيف مع آثارها السلبية والتعافي منها، واغتنام ما قد تتيحه من فرض، كما أنه وبالاستفادة من التقارير الدولية والإقليمية، يمكن تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة للدول العربية والإصلاحات الهيكلية اللازمة، وسبل التعاون بينها ومع المجتمع الدولي لإدارة هذه الأزمة بطريقة ممنهجة ومتكاملة.

2. المشكلة الرئيسية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هي آثار الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية؟**

3. الأسئلة الفرعية:

يقودنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1- ما هي التجارة الدولية وأهم الأزمات الاقتصادية؟

2- فيما تكمن مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني في التجارة الدولية؟

3- ما هي تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكوراني؟

4- ما هي انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية؟

4. فـرضـيـات الــدراسـة:

وللإجابة عن التساؤلات ننطلق من الفرضيات الأساسية التالية:

1- أزمات شديدة تزعز الاقتصاد والتجارة الدولية.

2- الاقتصاد الروسي والأوكراني ذو مكانة عالمية في التجارة الدولية.

3- للاقتصاد الروسي والأوكراني تبعات جراء الحرب.

4- أثّرت الحرب الروسية-الأوكرانية بالسلب على اقتصاديات الدول العربية.

5. مبـررات اختـيـار الموضـوع:

تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع في ما يلي:

- طبيعة التخصص التي لعبت دورا أساسيا في اختيار معالجة هذا الموضوع.
- حداثة هذا الموضوع ومكانته العالمية في الوقت الراهن.
- الميول والفضول في دراسة الشأن الروسي، وتبيان مرتكزات السياسة الخارجية للنظام

الروسي اتجاه إحدى أهم دوائر أولوياتها (أوكرانيا).

- الرغبة في إنجاز دراسة أكاديمية علمية، تساهم في تحليل وتفسير ظاهرة الحرب الروسية-الأوكرانية.

6. أهداف الدراسة وأهميتها:

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء الاقتصادي للدول العربية من خلال التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية، وكذا التطورات القطاعية والمالية والنقدية، وتطورات التجارة الخارجية. كما تهدف أيضا إلى إبراز مدى تأثر اقتصادات الدول العربية بالحرب الروسية الأوكرانية.

ب- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية والعربية للغذاء والطاقة و...، وكذا تسليط الضوء على بعض التقارير الدولية والإقليمية وأوضاع الدول العربية، وتحديد أهم آثار وانعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على اقتصادات الدول العربية.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: لـ "منال هاني، 2022" :

بعنوان:

" **الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة** "

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، بحيث تهدف إلى توضيح آثار الحرب الروسية -الأوكرانية (2022)

على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

الدراسة الثانـيـة: لـ "محمد سعودي، 2021"

بعـنـوان:

"صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 وآثارها على الاقتصاد الجزائري"

هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة المدية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة صدمة جائحة كوفيد19 على جانب العرض في الجزائر، مع تشخيص أهم الآثار المرتبطة بها في جانب العرض، وذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية لنتائج السداسي الأول من سنة 2020، وقد خلصت الدراسة إلى أن صدمة العرض التي تسببت بها الجائحة كانت سلبية نتيجة لتراجع معدلات النمو ومؤقتة نظرا لانخفاض معدلات التضخم مع تراجع الهلع الناتج عن الجائحة وتخفيف إجراءات الحد منها، كما أن صدمات العرض المرتبطة بالعوامل الخارجية مثل قطاع النفط أكثر ضبابية من الصدمات الداخلية المرتبطة بعوامل يمكن التحكم بها من خلال السياسات العمومية المتبعة.

الدراسة الثالـثـة: لـ "أسماء حداد، 2019"

بعـنـوان:

" الاستراتيجية الروسية في إدارة الأزمة الأوكرانية –تحليل نموذج الحرب الهجينة– "

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية وسياسات الدفاع، جامعة الجزائر3.

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع الاستراتيجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية من خلال إبراز مفهوم جديد ظهر مع تغير طبيعة الحروب بمرور الزمن وهو ما اصطلح على تسميته "بالحرب الهجينة."

وتعد الأزمة الأوكرانية من أعقد الأزمات الجيوسياسية حيث تمثل شبه جزيرة القرم مسرح التجاذبات الحاصلة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا حيث سعت الدراسة لتحليل السعي الروسي في كسب رهان التنافس الدولي من خلال السيطرة على المحاور الجيوبولتكية بمجاله الحيوي الأوراسي وذلك منذ تولي الرئيس "بوتين" سدة الحكم حيث شهدت الاستراتيجية الروسية تطورا من خلال إحداث العديد من الإصلاحات على مختلف القطاعات ومحاولة مد نفوذها الاقليمي على ما يصطلح عليه بالجوار القريب من خلال تجنيد كافة الوسائل وتبنيها المقاربة الشاملة، الأمر الذي جعل رد الفعل الغربي على التحركات الروسية، يتمثل في شن جملة عقوبات على روسيا لما تشكله أوكرانيا من أهمية في المعادلة الطاقوية –الأورو–روسية والتي أثرت بدورها على مجريات الأزمة. ورغم المساعي الدبلوماسية الدولية اتفاقيات مينسك لحل الأزمة ويعكس تعقدها احتمال حدوث أكثر من مسار.

وكنتيجة نهائية أكدت الدراسة على أن أزمة شبه جزيرة القرم قدمت نموذجا جديدا من الحروب لما بعد الحرب الباردة قد انتهجته روسيا من خلال توجيه مقاربتها نحو الاستعمال الواسع للوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها من التدابير غير العسكرية قصد بلوغ هدفها الأسمى في استرجاع مجدها.

8. الإطار المكاني والزماني:

أ- الإطار المكاني:

تتعلق الدراسة بدولة أوكرانيا التي تقع على ضفاف البحر الأسود، والتي تشكل حلقة وصل بين القوة الشرقية (روسيا)، والغربية (الاتحاد الأوروبي). وكذلك الدول العربية التي تأثرت بالحرب الروسية–الأوكرانية.

ب- الإطار الزماني:

امتد مجال دراستنا لهذا البحث ابتداءا من سنة 2022 إلى سنة 2023.

9. المنهج والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية، واختبار صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، وكذا المنهج التاريخي التحليلي لدراسة مدى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالحرب الروسية-الأوكرانية، والمنهج الوصفي في ما يخص الأدبيات النظرية للدراسة.

أما عن الأدوات التي تم الاعتماد عليها لإنجاز هذه الدراسة فتمثلت في المسح المكتبي والإلكتروني بهدف التعرف على مختلف المراجع والكتب المتناولة لموضوع الدراسة، وكذلك مختلف المواقع الرسمية التي أبرزت أهم الإحصائيات الناتجة عن العلاقات الاقتصادية (الروسية-الأوكرانية) مع الدول العربية.

10. صعـوبات الـبـحـث:

نظرا لأهمية موضوع هذا البحث في الوقت الحالي والمتمثل في مدى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالحرب الروسية-الأوكرانية مما يتطلب منا دراسة عميقة وموسعة للإلمام أكثر بتفاصيل هذا الأخير، ويجدر بنا أن نذكر أهم العوائق وأساسها وهو الوقت فقد كان ضيقا جداً.

11. محتوى الـبـحـث:

فقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين أساسيين فالفصل الأول متعلق بالأدبيات النظرية أما الفصل الثاني متعلق بالأدبيات التطبيقية الميدانية؛ فقد تم عنونت الفصل الأول بـ "مدخل مفاهيمي حول التجارة الدولية" ، والذي تم التطرق فيه إلى مبحثين أما المبحث الأول فتم التوضيح فيه ماهية التجارة الدولية وتفرع إلى ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فتم التعريج فيه إلى مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني في التجارة الدولية وتفرع إلى ثلاثة مطالب.

وقد تم عنونت الفصل الثاني بـ " انعكاسات الحرب الروسية–الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية"، والذي تم التطرق فيه أيضا إلى مبحثين هامين أما المبحث الأول فكان نظرة عامة على الأداء الاقتصادي للدول العربيـة وتفرع إلى خمسة مطالب، أما المبحث الثاني فتم إبراز الآثار الناتجة عن العلاقات الاقتصادية (الروسية–الأوكرانية) مع الدول العربية وتفرع أيضا إلى خمسة مطالب.

الفـصــل الأول

مـدخــل مـفاهيمي حـول التــجـارة الدوليـة

تمهيد:

لقد امتازت التجارة الدولية منذ عصور طويلة باعتماد الدول والشعوب على بعضها البعض لإشباع حاجتهم من السلع والخدمات وإن معدل الاعتماد بينهم يعرف نموا مستمرا في وقتنا الحالي والحقيقة التي تؤكدها الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية كل يوم هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش معزولة عن غيرها متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن.

ولا تقتصر الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الدولية على انتقال السلع والخدمات باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارة الدولية، وإنما يتعدى ذلك إلى اعتبار انتقال رؤوس الأموال ثم يضاف إليها انتقال الأشخاص من دولة إلى دولة أخرى بقصد السياحة والعمل أو بقصد الاستيطان الدائم وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

إن العلاقات الاقتصادية شغلت بال الكثير من المفكرين منذ القدم إلى يومنا، فكان التجاريون من الأوائل الذين تطرقوا لموضوع التجارة الدولية، حيث اعتبروها سببا في زيادة ثروة الأمم وكانت فكرتهم في ذلك أنه كل دخول للمعادن النفيسة بسبب مبادلة السلع هو زيادة في ثروة الأمة والعكس كل خروج للمعادن النفيسة بسبب شراء السلع يعتبر إنقاص في ثروة الأمة ومنه فإنهم عملوا على تشجيع التجارة الدولية، وللتّعرف على ماهية التجارة الدولية وجب التعريف بالعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعتبر هذه المعاملات هي الأساس المتين في قيام التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول[1].

وفقا لما سبق تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية على مجموعة العلاقات التي تتم بين الشركات والمنظمات والأفراد الذين يقيمون في حدود دول مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

أولا: مفهوم التجارة الدولية

المفهوم العام للتجارة الدولية[2] هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

وفقا لهذا هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية منها ما يلي:

- هي كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير منظورة.
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال،

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، سوريا، عام 2000، ص29.

[2] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، 2009، ص3.

تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1].

• عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].

ومن خلال التعاريف نذكر تعريف شامل لمفهوم التجارة الدولية:

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وكذا الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.

من أهم مميزات التجارة الدولية، أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع حاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها.

ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لتحقيق اكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدر ما يزيد عن حاجاتها لدول أخرى، وقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الدولية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول على الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.

[1] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000، ص12.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء، الشرق دمشق، سوريا، 1996، ص181.

في هذا الإطار أجريت عدة بحوث ابتداء من آدم سميث ودافيد ريكاردو إلى غاية كل من كروغمان وستيجليست وغيرهم لمعرفة أسرار التجارة الدولية وأهميتها وفوائدها، فاختلفوا في النتائج التي توصلوا إليها ولا تزال حتى يومنا تطرح أسئلة عديدة ومختلفة حول نفس الموضوع من الصعب الإجابة عليها، والسبب في هذا ربما يرجع من جهة إلى أن التجارة الدولية في حد ذاتها تعرف تطورات وتغيرات سريعة ومن جهة أخرى فإن عوامل أخرى تأثر وتتأثر بالتجارة تعرف نفس المصير وهذا ما يجعل أن الافتراضات التي كان ينطلق منها المفكرين الاقتصاديين تختلف من مرحلة إلى أخرى.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية

أولا: موقف المدرسة الكلاسيكية

تعتبر الآراء التي جاء بها الكلاسيك في التجارة الدولية الأساس الذي اعتمد عليه العديد من المفكرين سواء فيما يتعلق بتأييدها أو محاولة تطويرها أو نقدها، فآراء كل من آدم سميث ودافيد ريكارد وجون ستيوارت ميل هي الأكثر انتشارا في الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الدولية، إذ تعتبر مصدرا أساسيا لكل الاقتصاديين.

من خلال نظرية الاقتصادي آدم سميث الذي يرى أن مصدر الثروة هو الإنتاج وأن عملية زيادة الإنتاج لا تتم إلا من خلال تقسيم العمل[1]، ومنه فإن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على التراكم الرأسمالي وعلى مدى تطبيق مبدأ تقسيم العمل وأن عملية النمو ستتعثر إذا وصل المستوى الاقتصادي إلى مرحلة الاستخدام الكامل للموارد، بحيث يتراكم رأس المال، وتنخفض الأجور والأرباح ويرتفع الريع. ويرى" آدم سميث" أن التجارة الدولية هي الوسيلة التي تجعل بلوغ تقسيم العمل إلى حده الأقصى، من خلال التغلب على مشكلة ضيق السوق الداخلية باعتبار السوق

[1] سامر صالح خرفي التجارة الدولية والتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر 1991، ص2.

الخارجية تسمح للإنتاج بأن يتجاوز الاستهلاك الداخلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية وارتفاع الأسعار بما أن الطلب على السلع سيرتفع.

فقيام التجارة الدولية عند "ريكاردو"، يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة، وعليه فإذا قام كل بلد بالتخصص وفقا للميزة النسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى تعظيم كل من الإنتاج والاستهلاك حيث يؤدي من جهة إلى زيادة الارباح ومن جهة أخرى إلى وفرة وانخفاض أسعار السلع، وبالتالي تعظيم الرفاهية عالميا وبذلك ستتمكن الدول المشتركة في التجارة من استهلاك السلع بأسعار متقاربة ومن ثم تكون استفادة مشتركة بين الدول من التجارة الدولية.

أما "جون ستيوارت ميل، فيعتبر من أهم الاقتصاديين الكلاسيك إدراكا لواقع الآثار الديناميكية للتجارة الدولية، وهي عبارة عن تطوير لآراء كل من "سميث" و"ريكاردو" اللذان لم يتوصلا لمقدار الكسب من التخصص، ووفقا لجون ستيوارت ميل" فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى تحقيق نوعين من المكاسب:

- مكاسب ساكنة (ستاتيكية) آنية تنتج من خلال قيام البلد بتخصيص الموارد المتاحة لديه بقدر أكبر من الكفاءة حسب ما جاء به "ريكاردو".
- مكاسب حركية (ديناميكية من خلال آثارها وتتمثل في البلدان التي تستطيع إنتاج ما يفوق حجم سوقها الوطني، حيث تكون باستطاعتها تطبيق المزيد من أسلوب تقسيم العمل واستخدام الآلات بأكثر كفاءة وتطوير أكبر للعملية الإنتاجية، وفق ما جاء به "سميث".

ويضيف "جون" أن تحرير التجارة الدولية من شأنه أن يؤدي بالأفراد إلى خلق حاجات جديدة ومن ثمة معرفة طرق إشباعها الأمر الذي يدفعهم إلى المزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي، كما يؤكد على أهمية الآثار الديناميكية للتجارة الدولية من خلال أثر الطلب ومرونته على معدلات التبادل الدولية، حيث يرى أنه كلما زاد طلب الدولة على السلع التي تختص الدولة الأخرى في إنتاجها، هنا يمكن القول أن الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل تتمثل في أن نسبة التبادل

الدولي التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين[1].

ثانيا: موقف المدرسة النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية من أهم المدارس المفسرة لقيام التجارة وعرفت بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج الهكشر وأولين" وهي على العكس من نظرية "ريكاردو" التي ترى أن قيام التجارة الدولية يكون نتيجة اختلاف إنتاجية العمل بالنسبة للسلع المختلفة في البلاد المختلفة، وهذا ما يدل على أن تلك الدول لا تتمتع بنفس المستوى في تقنيات إنتاج كل السلع. في حين ترى نظرية "هكشر وأولين" أن دوال الإنتاج واحدة في البلدان المختلفة وأن قيمة السلعة تتحدد بقيمة عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها، رافضة بذلك نظرية العمل أساس القيمة التي جاء بها "ريكاردو"، وتفترض أن السلع المختلفة تستخدم عناصر إنتاج بنسب مختلفة، فبعضها كثيف العمل والبعض الآخر كثيف رأس المال، حيث لا يرجع هنا قيام التجارة إلى تفاوت إنتاجية العناصر، بل إلى مدى توافر عناصر الإنتاج في تلك البلاد، حيث يؤدي اختلاف عرض العناصر إلى اختلاف أسعارها النسبية من بلد لآخر.

حاول ليونتييف فيما بعد تطبيق هذه النظرية على واقع الولايات المتحدة فلم يتوصل إلى نفس النتائج التي توصلت لها نظرية هكشر أولين، لهذا سميت تجربة ليونتييف، باللغز بالرغم من أن هذا الأخير توصل إلى استنتاجات وخلاصات كانت بداية لدراسات وتحاليل انطلقت منها المدرسة الحديثة.

تتوصل هذه النظرية إلى نفس النتائج التي توصل إليها ريكاردو فيما يتعلق بأثر التجارة على النمو والتنمية في البلد الذي يقيم علاقات تجارية.

ثالثا: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

بعد كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الدولية بدأت تظهر محاولات

[1] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، عام 2000، ص 266.

لاقتصاديين يحملون أفكار جديدة حيادية تنطلق من الواقع المعاش.

1- تحليل ليندر:

يرى "ليندر" أن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج تفسير مبالغ فيه بدرجة كبيرة لأنه لا يفسر التجارة داخل إقليم ولا يفسر قيام تبادل دولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، مما يستدعي البحث عن اعتبارات أخرى في هذا الإطار، ويفرق "ليندر" في تفسيره لقيام التجارة الدولية بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى "ليندر" تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، والتي تتحدد بنسب عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة، وهذا نفس تفسير "هكشر وأولين"، فنسب عناصر الإنتاج تحدد بمعلومية الطلب والأسعار النسبية لهذه العناصر، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى "ليندر" أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات، فلكي يستطيع أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج، لابد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ويكون إنتاجها موجود على مراحل أولية وأن وجود الطلب المحلي على السلع شرطا ضروريا وليس كافيا لكي تكون هذه السلع صادرات محتملة أما عن محددات الطلب، فيرجعه "ليندر" إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط، حيث يلقي نظرة إجمالية عن أثر الدخل على الأذواق ثم أثر التكنولوجيا ثم أثر هذه الأخيرة على التجارة الدولية[1].

2- تحليل ريدموند فيرنون:

توصل ريدموند فرنون R.Vernon في الستينات إلى طرح تحليل جديد سمي بدورة حياة المنتج وكان ذلك من خلال تفسيره لدورة حيات منتج جديد في الولايات المتحدة إلى أن يستقر على صورة معيارية في أرجاء العالم. فوفقا له يمر إنتاج منتج معين بثلاث مراحل أساسية، تبدأ المرحلة الأولى في الولايات المتحدة أين تتوفر أحدث فنون الإنتاج بسبب توفر التكنولوجية الحديثة والتي

[1] رعد الصرن، مرجع سابق، ص 220.

تكون السبب في إدخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع أذواق المستهلكين، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة النضج حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج ويبدأ الإنتاج على نطاق واسع بغرض التصدير إلى الدول ذات الدخول المرتفعة وقد يلجأ المنتجون إلى نقل جزء من إنتاجهم في دول أخرى أين تكون الأجور وتكاليف الإنتاج منخفضة كما يتم الاقتراب من السوق ومصادر المواد الأولية. في المرحلة الثالثة يصبح المنتج نمطي، قد تعود المستهلك عليه وانتشرت أساليب إنتاج المنتج من خلال اتفاقيات التراخيص والمشروعات المشتركة في معظم دول العالم حتى الدول النامية، هذا ويعبر عن واقع الشركات المتعددة الجنسيات، حيث يعتبر هذا جزء من استراتيجياتها لتعظيم أرباحها والاستلاء على ثروات العالم كله دون استثناء ودون اعتبار للحدود الجغرافية.

3- نظرية التبادل اللامتكافئ:

لقد أظهرت المدرسة الحديثة والأكثر واقعية من غيرها أن التبادل ما بين مجموعة الدول المتقدمة والتي تشكل الأقلية الغنية، ومجموعة الدول المتخلفة والتي تشكل أغلبية فقيرة، هو تبادل لا متكافيء.

فأوضح "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر وأولين، وإنما يؤدي إلى عكس ذلك والسبب الذي يجعل هذه المدارس تقول ذلك يرجع إلى الفرضيات التي تعتمد عليها. فأول فرضية هي التوازن المستقر، أما الفرضية الثانية هي انسجام المصالح، والفرضية الثالثة المنافسة التامة أي الاحتكار.

وانطلق "بريبيش راوول" من توضيح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة في المدى البعيد تميل إلى غير صالح الدول المتخلفة، وذلك يرجع إلى أن الزيادة في دخول أصحاب المشاريع وعناصر الإنتاج يفوق دائما الزيادة في إنتاجية الهيكل الاقتصادي بصفة عامة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الصناعية.

أما "سمير أمين" فقد درس نظرية التبادل اللامتكافيء من خلال انطلاقه من واقع الدول المتخلفة

والتي نجد فيها قطاع البترول والمناجم يساهم بما لا يقل عن ثلاث أرباع صادرات هذه الدول.

4- أفكار بعض الاقتصاديين الجدد:

ولم يقتصر الأمر على هذه التحاليل بل ظهر اقتصاديون آخرون جاءوا بأفكار جديدة في السنوات الأخيرة ومنهم: كروكمان P.Krugman وبورتر ودكست نورمان Dixit and norman ولانكستر lancaster وهلبمان Helpman...وغيرهم.

إن نظرية التكاليف النسبية ونظرية التوافر النسبي ونظرية التبادل اللامتكافئ، أصبحت غير صالحة بعد ظهور العولمة وما جاءت به من جديد على العلاقات الاقتصادية الدولية.

حيث جاءت أفكار كروكمان، انطلاقا من نقده لنظرية هكشر-أوهلين، وهو يعتقد أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام، والمنتجات الزراعية، إلا أن ذلك لا ينطبق في حالة السلع المصنعة حيث يكون التبادل في هذا النوع بين أصناف مختلفة من نفس السلعة، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الإنتاج.

أما مايكل بورتر (M.Porter) فقد اهتم بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية، حيث حدد خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج، والقوة النسبية لمشتري المنتجات وإمكانية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات واحتمال ظهور بدائل للمنتجات[1].

وبهذا يمكن القول أنه هنالك اختلافات بين النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية، بما أن هذه الأخيرة تقدم أفكارا جديدة ومختلفة تماما، فبينما تعتمد النظرية التقليدية على المنافسة التامة وثبات غلة الحجم فإن النظرية الحديثة ترى أن عالم اليوم يقوم على أساس المنافسة الاحتكارية، وإمكانية انتقال الموارد، والنقل التقني، وتزايد الغلة مع الحجم واختلاف أو تمايز المنتوج[2].

[1] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 237.

المطلب الثالث: ماهية الأزمات الاقتصادية

أولا: تعريف الصدمة الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة السياسات الاقتصادية ويمكن تعريفها كالآتي:

- **الصدمة الاقتصادية:** تعني "الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية"[1].
- **الصدمة الاقتصادية:** تعني "السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن"[2].
- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية:** تعني تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (جون وليمسون 1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن: (سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية)[3].
- **الصدمة في الاقتصاد الكلي:** تعني "الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2011، ص ص 118-119.

[2] محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980- 2005) دراسة قياسية، بغداد، متاح على: https://www.iasj.net/iasj/download/15381b1d5f2906e5 تاريخ الاطلاع: 2023/04/30، 17:52، ص2.

[3] حاكمي بوفحص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد07، جامعة وهران-الجزائر، ص ص 6-7.

أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم...الخ)[1].

- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:** "هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

ثانيا: أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية: كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع: تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- **الصدمات الموسمية:** يتميّز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويُؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- **الصدمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الدولية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير.

[1] Macroeconomics, international student edition, Michal R, Darby, Intermediat MCGRAW-hill, KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

- **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
- **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[1].
- **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[2].

ثالثا: الأزمات الاقتصادية العالمية

1- أزمة الكساد 1929 :

أ. تعريفها:

"وهي هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 19%، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت أن امتدت آثاره بشراسة على جانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في:

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932"[3].

---

[1] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

[2] إبراهيم الكراسنة، سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 11-2006/06/22، ص13.

[3] كورتل، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية فريد كورتل، "الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، ص 4.

– "احتلال عميق واضطراب مفاجئ مس السوق المالية في البورصة نيويورك مسببا انهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية الذي أدى بدوره إلى انهيار الأسهم الأمريكية حسب مؤشر داوجونز Dow joncs بنسبة 60% بين عامي 1921–1929 مع بدء هبوط حاد وانخفاض شديد بداية من يوم الخميس 24 أكتوبر 1929، فقد داوجونز 89% من قيمته. وعند وصوله إلى أرضية الهبوط في تموز عام 1932، جعل البنك الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الفائدة لحماية الدولار وقاعدة الذهب، فيما رفعت الحكومة الأمريكية التعريفية الجمركية وحافظت على فائض في الموازنة العامة"[1].

ب. أسبابها:

– "حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا ما بين سنوات 1922 و1929 نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب إتباع أساليب العلمية في الإنتاج (الميكنة الحديثة، خطوط الإنتاج التجميعية، تنميط الإنتاج وغيرها)، وكذلك بسبب توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة.

– انتشرت المضاربة داخل البورصة وارتفعت أسعار الأسهم بصورة اصطناعية بمستوى لا يتماشى مع تطور الإنتاج الاقتصادي مما تسبب في عرض متزايد للأسهم وخاصة يوم الخميس الأسود 24 أكتوبر 1929 حيث انهارت الأسهم في بورصة وول ستريت الأمريكية وأدى ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية وبخاصة بعد انخفاض الأجور والاستهلاك.

– إفلاس البنوك الأمريكية مما دفعها إلى سحب أموالها من أوروبا فتأثر الاقتصاد الأوروبي وانعكس ذلك على مستعمراتها فأصبحت الأزمة عالمية"[2].

[1] العيساوي، عبد الكريم شنجار العيساوي،" السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية "، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص191.

[2] ماجد محمد فرا، "الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها"، ص1.

2- الأزمة المالية العالمية 2008 :

أ. تعريفها:

"هي أزمة سيولة حدثت في قطاع الإقراض العقاري الذي هو أحد القطاعات المصرفية (التجاري-الزراعي-الصناعي-الاستثماري-عقاري) في الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى نقص السيولة وعدم القدرة المقرضين على سداد قروضهم إلى عجز المصارف المقرضة عن تسديد التزاماتها، مما اضطر السلطات النقدية الأمريكية (الاحتياطي الاتحادي – Fédéral Reserve) إلى مبادرة لضخ مقادير كبيرة من السيولة في القطاع المصرفي وذلك منذ بداية 2007 تقريبا، كانت الأنباء تتوارد عن ضخ ما بين 20-40 مليار دولار كل فترة أسبوع أو أسبوعين، ولكن دون جدوى إذا استمر تفاقم الأزمة إلى أن انتقلت إلى الأسواق المالية إذ أن الصعوبات التي واجهت المصارف أدت ببعضها إلى الإفلاس أو التعرض إلى خسائر كبيرة مما دفع بأسهمها إلى الهبوط في البورصات. وبذلك انتقلت الأزمة إلى الأسواق المالية التي شهدت هبوطا مستمرا وصعوبات كبيرة غداة انهيار بنك (ليمان براذرز) الذي هو أكبر مصرف استثماري أمريكي، انفجرت الأزمة وبدأت بالانهيارات تعصف بأسواق المال، فانتقلت العدوى إلى الأسواق الأوروبية، اليابانية والآسيوية[1].

ب. أسبابها:

لعل أهم أسباب الأزمة المالية بشكل أكثر تحديدا هي الآتية:

- ✓ تخفيض معدلات الفائدة في أمريكا إلى مستويات متدنية جدا وإغراق الأسواق المالية بالسيولة بعد 2001/11/09 حيث انخفض معدل الفائدة التأشيري على الفيديرال لندز من 6.5% في آب 2000 إلى 1% في 2003، ثم عاد لارتفاع حتى 0.25% في 2006.

[1] يسرى مهدي حسن، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الأسباب، المعالجات الأثار المترتبة عليها عربيا"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المحور الاقتصادي المجلد 13، العدد 02، 2011، ص79.

عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة هذا مع بداية الأزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من عام 2007 تدريجيا إلى 0.25% حاليا.

- ✓ الجشع والطمع والاحتيال من قبل بعض سماسرة القروض العقارية، بنوك الإقراض العقاري. المصارف التجارية، بنوك الاستثمار، وشركات وساطة الأوراق المالية الكبيرة، والمستثمرين (صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، صناديق التحوط) وشركات التأمين. استغل السماسرة القروض العقارية والمصارف الانخفاض في معدلات الفائدة في الفترة 2002-2005 لإغراء الناس لا يتمتعوا بجدارة ائتمانية كافية للاقتراض لشراء منازل.
- ✓ الهندسة (الابتكارات) المالية التي تمكنت المصارف من بيع و/أو تسنيد (توريق) Sécurisation قروضها العقارية وإصدار مشتقات مالية معقدة جدا بضمانات على شاكلة سندات Collateralized Debt Obligations (CDO)، وتأمين القروض العقارية و/أو السندات الصادرة عنها (بضمانتها) لدى الشركات تأمين من خلال Credit Default Swap (CDS).
- ✓ تسويق هذه الأدوات (المشتقات) المالية عالية المردود على نطاق واسع دائما مستثمرين مؤسساتيين من مصارف الاستثمار وصناديق التقاعد والتحوط وبنوك مركزية عالمية وصناديق سيادية في الصين واليابان وكوريا وروسيا وأوروبا ودول الخليج...الخ) تدين المؤسسات المالية المصدرة لهذه المشتقات المالية إلى المستثمرين فيها بالألف المليارات.
- ✓ غياب الرقابة العامة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية SEC وبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على عمليات تمديد القروض العقارية وتأمينها وتسويقها للمصارف والصناديق بهدف تنظيمها.
- ✓ فشل وكالات التصنيف الائتماني Moody's Standard And Pour's Fitch في تخفيض علامات التصنيف للمصارف والأدوات المالية الصادرة عنها في الوقت المناسب

ما أوقف صمام الأمان يعتمد عليه المستثمر ين في الأسواق المالية في عملية التقييم عند اتخاذ قرارات الاستثمار"[1].

3- أزمة الصحة العالمية (كوفيد19) :

أ. تعريفها:

بدايةً يمكن أن نعبر عما ألم بنا من جائحة بالأزمة الصحية العالمية، ومصطلح الأزمة الصحية يعتبر مصطلح جديد يمكن إضافته إلى جملة مصطلحاتنا التي نستخدمها في مجال الأزمات، ونعني بها ما نزل على العالم أجمع من نازلة فيروس كورونا المستجد (COVID 19). ورغم أن الأزمات التي اعتدنا عليها تطال عناصر الإنتاج المختلفة، إلا أن هذه النازلة تطول العنصر البشري ذاته وهو العنصر الذي تُستخدم وتعمل لأجله كافة عناصر الإنتاج الأخرى.

ومثلما ينشر فيروس كورونا المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه ينشر-كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروساً مُعدياً على المستوى الطبي فقط، ولكنه مُعدٍ أيضاً على المستوي الاقتصادي.

في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر 2019، أعلنت الصين أول إصابة بفيروس مجهول في مدينة ووهان، بمقاطعة هوبي، ولقد استبعدت السلطات الصينية أن يكون الفيروس الجديد هو نفسه فيروس "السارس"، الذي انتشر حول العالم في عامي 2002 و2003، وفي الخامس من يناير 2020، أعلنت تلك السلطات أنه تم تحديد هوية الفيروس الجديد، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وأعلنت أنه من عائلة الفيروس التاجي، والذي يتضمن "السارس" ونزلات البرد الشائعة ويحمل اسم "كورونا المستجد".

ومع توالي إعلان الإصـــابات وحالات الوفاة، فقد أعلنت الصـــين الحجر الصـــحي

[1] عمر أيمن عزت الميداني، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها، تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري"، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء 3 أذار 2009، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 3-5.

في 13 مدينة بمقاطعة هوبي، بإجمالي عدد سكان يبلغ 41 مليون نسمة، كما وضعت السلطات قيوداً مشدّدة على السفر الداخلي، في محاولة للحد من انتشار الفيروس وامتد الحجر الصحي إلى مدن صينية أخرى بينها هانجتشو، حيث مقر شركة التبادل التجاري عبر الأنترنت الضخمة "علي بابا". وطلبت السلطات في عدة مقاطعات (غالبيتها مقاطعات صناعية مثل جوانجدونج في جنوب الصين) من المصانع والشركات أن تبقي أبوابها مغلقة. وتمثل تلك المناطق 50% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. ويمثل قطاع التصنيع، المتوقف عن العمل في الصين نحو ثلث الاقتصاد الصيني.

ولقد ساعدت أزمة فيروس كورونا على زيادة حدة الأزمة الاقتصادية العالمية ومخاطرها، وسيطرت على العالم سحابة سوداء تغطي خطر الموت الذي يهدد ملايين البشر جراء انتشار الوباء القاتل.

ب. أثارها على الاقتصاد العالمي:

مع مطلع عام 2020 بدء الاقتصاد العالمي تُسيطر عليه حالة من عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسبّب فيها فيروس كورونا، لأنه ضرب بشدة الدول الاقتصادية الكبرى، فالدول الأكثر تضررًا تشمل مجموعة السبعة الكبار (7G)، بالإضافة إلى الصين.

ولكي نُدرك حجم الكارثة، فإن المجموعة الدولية المكونة من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين و65% من التصنيع العالمي، و41% من الصادرات الصناعية العالمية[1]. فهذه الاقتصادات، خاصة الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستنتج عدوى "سلسلة التوريد" في جميع الدول تقريبا.

[1] Richard, B.; Beatrice, M., Economics in the Time of COVID -19, Centre for Economic Policy Research, London, 2020.

المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني في التجارة الدولية

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس ودورها المهم في الجانب الطاقوي، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح وهي المادة الأساسية في كثير من الدول وسنفصل أكثر فيما يلي:

المطلب الأول: مكانة الاقتصاد الروسي ومكانته العالمية

لقد أصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة البريكس BRICS، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة إلى الدول الصاعدة، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من اربع دول صاعدة (قبل انضمام جنوب إفريقيا) وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة ومع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت.[1]

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4.7% عام 2021، أما معدل التضخم السنوي بلغ 8,4% عام 2021.[2]

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وأكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية

[1] وسن إحسان عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة (58)، 2020، ص161.

[2] International Monetary Fund, real GDP grouth, Inflation rate, Available at: www.imf.org/external/datamapper/, Date of the visit : 01/05/2023 on time: 20:06.

والمملكة العربية السعودية وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية.[1]

ولتوضيح مكانة روسيا أكثر في التجارة العالمية نعرض الجدول الموالي الذي يوضح النسبة المئوية لصادرات روسيا في الأسواق العالمية كما يلي:

الجدول رقم (1): النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية

نوع الصادرات	النسبة المئوية
الغاز الطبيعي	%25,3
البلاتينيوم	%23
النيكل	%22,5
الفحم الحجري	%18
الأسمدة	%14
البلاتين	%14
النفط الخام	%11,4
الألمنيوم	%10
القمح	%18

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على موقع البنك الدولي World Bank Group Analysis March -2022 www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 20:11.

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الروسي كون روسيا من الدول ذات الثروات الطبيعية التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير العديد من المعادن، كما أن تطوير صناعتها العسكرية مكنتها من تصدير الأسلحة من جهة وتعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى.

[1] محمد على الخوري، الحرب الروسية–الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، أبو ظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص20.

المطلب الثاني: مكانة الاقتصاد الأوكراني ومكانته العالمية

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة وعلى رأسها خامات الفحم الحجري والحديد ومصادر الطاقة من النفط والغاز والكهرباء، وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية وصناعة الآلات، حيث يوجد فيها أكثر من 130 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مكانة هامة، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية ومنها الآزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية ووجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة وتطورها في أوكرانيا، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو 50 مليون هكتار.[1]

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 34% عام 2021 بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10%[2]، وبالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة 40,38% وتبلغ حصتها من تصدير الذرة 13,4% من الصادرات العالمية ونسبة 5,25% حصتها من التجارة العالمية للقمح.[3]

مما سبق نلاحظ أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي إلا أنه يعتبر اقتصادا مهما من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات لسلع أساسية.

---

[1] موقع المعرفة، مقال متاح على الرابط: https://ume.la/RrgWde، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 20:11.

[2] International Monetary Fund, real GDP grouth, Inflation rate, Op.cit.

[3] Gill, I , developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict, from world bank, Available at: blays.worldbank.org/voices, Date of the visit : 01/05/2023 on time: 20:15.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

نظرا للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب أو فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022. توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد 7 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية وذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذا تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية.[1]

ونظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا وسيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الروسي في عام 2022 وفي حالة استمرار الحرب والعقوبات المفروضة بسببها، فمن المتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروسي مرة أخرى في سنة 2023.[2]

أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فإن الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فإن الخسائر

[1] محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق- ايران-روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23 (3)، 2022، ص ص159، 182.

[2] World Bank Group, Social Protection for Recovery. ashington: International bank for reconstruction and dfevelopement, 2022, p20.

الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها وكثير من الطرق تضررت أو دمرت، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي وإعادة الإعمار وفي هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1,4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع.[1]

ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 9 مارس 2022 على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني.[2]

ثانيا: نتائج الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تُعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل[3].

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 19 وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات

[1] صندوق النقد الدولي، بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، بتاريخ 2022/03/05 متاح على الرابط https://ume.la/6KmcEQ، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 18:15.

[2] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 22-69، بتاريخ 2022/03/09 متاح على الرابط https://ume.la/5LsMpD، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 18:22.

[3] نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات: التمويل والتنمية، جوان 2022، ص20.

الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل.[1]

إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح و20% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و11% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب[2]، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي:

– ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

– الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

– تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التقارير إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% عام 2023، وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022

[1] ديليب راثا، حرب في خضم جائحة–تداعيات أزمة أوكرانيا وجائحة كورونا على الحوكمة العالمية لتدفقات الهجرة والتحويلات، متاح على الرابط https://ume.la/cuEnXG، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 18:45.

[2] OECD ilibrary, Economicand Social Impacts and policy Implicatios of the War in Ukraine, Available at: from oecd-ilibrary.org/sites/418d61/en/index/html, Date of the visit : 01/05/2023 on time: 18:53.

وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022، كما تشير التقارير إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2023 وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة[1]، ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا.[2]

[1] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بتاريخ 2022/03/09 متاح على الرابط https://ume.la/dVhZjU، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 19:08.

[2] صندوق النقد الدولي، أزمة فوق أزمة، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بتاريخ 2022/10/04 متاح على الرابط https://ume.la/kNaqPW، تاريخ الاطلاع: يوم 01 ماي 2023 على الساعة 20:00.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل لبعض المفاهيم حول التجارة الدولية والمتمثلة في ماهية التجارة الدولية وكذلك ماهية الأزمات الاقتصادية وإبراز أهمها وتبيين مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني في التجارة الدولية وآثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، المتمثلة في تبعات هذه الحرب ونتائجها. ويمكننا القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا تأثيرها واضح وجلي، وذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة وأهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مثل القمح من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، إلا أنه لابد من استخلاص الدروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف مستقبلا حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب والتوترات على الاقتصاد.

الفـصــل الثانـــــي

انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية

تمهيد:

لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة والعالم بأسره، وقد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية ستزيد من المصاعب التي تواجه صناع السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن الدقيق بحيث هناك من تكون الأحداث في مصلحته فيحقق مكاسب، وهناك من تكون الأحداث ضده فيتكبد خسائر.

ولأن المنطقة العربية ليست كيانا اقتصاديا واحدا، فإن التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية على أوكرانيا سوف تختلف من دولة إلى أخرى، حسب المعطيات التي أسفرت عنها الحرب على الصعيد العالمي، في المؤشرات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن العالم قد شهد وضعاً استثنائياً وأزمة غير مسبوقة خلال عام 2020 تمثلت في انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد والتي كان لها تداعيات اقتصادية واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد. ولما كان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 يتناول وكعادته منذ صدوره منذ أربعين عاماً، التطورات الاقتصادية لعام سابق، كان من الصعب التطرق بالمزيد من التفصيل إلى هذه الجائحة وتداعياتها رغم أهمية وعمق تأثيرها.

وقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية، ويعكس ذلك تأثير التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة علاوة على تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، وارتفاع معدلات ضرائب الاستهلاك، وانخفاض قيمة بعض العملات العربية.

ومن خلال ما سبق ذكره سيتم التعريج والتفصيل في هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، أما الأول سيتم التطرق فيه إلى الأداء الاقتصادي للدول العربية (نظرة عامة)، والثاني سيتم التطرق فيه إلى الآثار الناتجة عن العلاقات الاقتصادية (الروسية–الأوكرانية) مع الدول العربية.

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للدول العربية (نظرة عامة)

قبل التطرق إلى الأداء الاقتصادي للدول العربية وجب الإشارة والتعريج إلى أداء الاقتصاد العالمي بحيث واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلاً عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية. كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. علاوةً على ما سبق، ساهم أيضاً غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلاً عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي.

لمواجهة تلك التحديات اتخذت عدة اقتصادات كبرى سياسات اقتصادية ومالية ونقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل، كتلك التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستهلاك المحلي[1].

في ضوء ذلك، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9% عام 2019، مقابل 3.6% عام 2018. على مستوى الاقتصادات المتقدمة، تراجع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2019 ليبلغ نحو 1.7%، مقابل 2.2% عام 2018 بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فرغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو يتجاوز ضعف ما حققته الدول المتقدمة،

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020 "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019"، العدد40، متاح على الرابط: https://ume.la/QtPSa6 ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15، 18:32.

حيث بلغ 3.7% مقابل 4.5% عام 2018، إلا أن ذلك المعدل يمثل أقل معدل نمو تسجله دول المجموعة على مدى الأعوام العشرة السابقة.

فيما يخص التطورات المتعلقة بمعدل التضخم، فقد شهد عام 2019، تراجعاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 1.4% مقابل 2% عام 2018. يُعزى ذلك بصورة أساسية إلى تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، وعدم قدرتها على تحقيق التضخم المستهدف عند مستوى 2%. شجع التراجع في معدل التضخم العديد من الدول المتقدمة على تبني سياسات نقدية تيسيريه، من خلال إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة لتنشيط الطلب المحلي. بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجل ارتفاعاً خلال عام 2019، ليبلغ 5%، مقابل 4.8% عام 2018، وذلك انعكاساً للارتفاع النسبي في أسعار السلع الغذائية التي تمثل وزناً نسبياً كبيراً في السلة الاستهلاكية بتلك الدول.

من جانب آخر، انعكس تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي والإجراءات الحمائية التجارية على معدل نمو التجارة الدولية خلال عام 2019 الذي تراجع إلى نحو 0.9%، مقابل 3.8% عام 2018. ليُعد بذلك عام 2019 من الأعوام القلائل التي ينخفض فيها معدل نمو التجارة الدولية إلى ما دون معدل نمو الناتج العالمي حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ضعف معدل نمو التجارة العالمية[1].

فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 10,600 مليار دولار عام 2019 مقابل حوالي 10,127 مليار دولار عام 2018.

على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسة، فرغم انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

عام 2019، إلا أن أوضاع اقتصاد منطقة اليورو، وحالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو، في حين استقرت قيمة الدولار مقابل الين الياباني للعام الثالث على التوالي.

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، فالتوترات التجارية ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، والتطورات الجيوسياسية انعكست سلباً على مستويات الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط وهو ما أدى، إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصادات العربية خلال عام2019.

المطلب الأول: التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية

أولا: التطورات الاقتصادية العربية

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات انتاجه في ظل التزام الدول العربية باتفاق "أوبك"، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، في حين خفف من حدة تباطؤ معدل النمو نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط والتي ساهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019 مسجلاً معدل نمو قدر بحوالي 1.5% بالمقارنة مع 7.9% عام 2018 نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6% لينخفض من حوالي 6707 دولار إلى حوالي 6669 دولار[1].

نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2% عام 2018 إلى حوالي 1.5% في عام 2019. جاء ذلك

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

كنتيجة لتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط من حوالي 1.9% عام 2018 إلى حوالي 0.9% عام 2019. كان تراجع نمو الناتج في هذه المجموعة أكثر حدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث انخفض معدل نمو الناتج من حوالي 2.0% عام 2018 إلى حوالي 0.3% عام 2019. في حين استقر معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند نفس المستوى المسجل العام السابق والبالغ حوالي 3.0%.

تراجعت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية نتيجة لعدة عوامل مشتركة وأخرى خاصة بكل دولة. من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض ضرائب على الاستهلاك، فضلاً عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُظهر الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25% بالمقارنة مع 27% عام 2018. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يُعرف بدول (أوبك+) على تخفيض الإنتاج النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5% إلى حوالي 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات[1].

وشهدت بنود الإنفاق على الناتج في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع السنة السابقة حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار وانخفضت حصة فجوة الموارد بحوالي ثلاث نقاط مئوية.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: التطورات الاجتماعية العربية

كان من أهم تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية هي أزمة الغذاء العالمية والتي تفاقمت عقب أزمة كرونا، والذي أدى إلى إعلان برنامج الغذاء العالمي أن أزمة الغذاء العالمية جاءت نتيجة الآثار المتتالية للصراعات والصدمات المناخية والأوبئة كما زادت الأزمة عقب الآثار المترتبة على الحرب.

ومن أحد أهم أسباب تفاقم أزمة الغذاء عالميا عقب الغزو الروسي هو لأن أوكرانيا تعد واحد من أهم سلاسل الغذاء في العالم كما تنتج حوالي نصف الاستهلاك العالمي من زيت دوار الشمس وقرابة 15% من الذرة و10% من صادرات القمح على مستوى العالم، لذلك عندما أدى الصراع الى توقف حركة صادرات أوكرانيا من الحبوب خاصة في ظل الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية تأثرت الكثير من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على واردات الحبوب الأوكرانية بهذا الغزو[1]، وفيما يتعلق بمستويات الفقر، تفيد آخر بيانات متوفرة أن حوالي 40% من عدد السكان في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية.

إضافة إلى ذلك، فقد بينت بعض الإحصائيات تراجعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر أن حوالي 15% من الفقراء يعانون من الفقر المدقع وأن نسبة 83.4% منهم يقطنون المناطق الريفية. كما يُشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى أن البعد التعليمي هو أكبر عامل يساهم في الدليل في معظم البلدان العربية المتوفرة عنها بيانات يكمن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين مختلف أفراد المجتمع وراء انتشار الفقر في عدد من الدول العربية، لا سيما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور.

[1] تقى خالد العربي، بعد مرور سنة على الحرب الروسية الأوكرانية، ما حجم تأثير الأقطار العربية بهذه الحرب؟، مقال منشور "المركز الديمقراطي العربي"، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=89804 ، تاريخ الاطلاع: يوم 22 ماي 2023 على الساعة 19:38.

عموماً، قطعت الدول العربية خلال الفترة (2010–2018) خطى حثيثة على طريق تحسين مؤشراتها في المجالات التنموية المحورية كتعميم التعلم وتوسيع الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر المدقع، ويتضح ذلك جلياً من خلال التطور الإيجابي والمنتظم لتلك المؤشرات[1].

رغم هذا التطور الإيجابي، لا زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات جوهرية من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة التي بلغت حوالي 15.9% من قوة العمل العربية في عام 2019. تتركز البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين، وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية حوالي 0.703 نقطة وفقاً لدليل التنمية البشرية[2]، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019 وهو ما يُصنف الدول العربية في فئة التنمية البشرية المتوسطة (0.634 نقطة)، وهو ما يزيد على نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ (0.507 نقطة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ (0.895 نقطة).

المطلب الثاني: التطورات القطاعية في الدول العربية

أولا: التطورات الزراعية

بحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء فإن أسعار الغذاء عالمياً تواصل الانخفاض. لكن على الرغم من ذلك تشهد أسعار الكثير من المواد الغذائية وأسعار الطاقة وغيرها ارتفاعات متواصلة لا تتوقف في عدة دول –خصوصاً لبنان وسوريا ومصر وتونس والمغرب– في ظل حالة تضخم مقلقة للغاية لا تتوقف، ويبدو أن الدول قد فشلت في التصدي لها، برأي خبراء.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، متاح على الرابط: https://ume.la/qbbkz6 ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/15، 18:48.

وبحسب تقارير للبنك الدولي، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق المعرضة بشكل خاص للصدمات التجارية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية[1].

ويُشكل القطاع الزراعي نشاطاً اقتصادياً مهماً في العديد من الدول العربية نظراً لأهميته في توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، ولمساهمته في توفير المواد الأولية كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، كما أنه يستوعب نسبةً لا بأس بها من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية. بالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية وبصفة خاصة ذات الموارد الزراعية الغنية، إلا أن ادائه ما زال ضعيفاً نظراً لتقلب الإنتاج وعدم استقراره وارتباطه بالتقلبات المُناخية ومحدودية الأمطار التي تعتمد عليها حوالي 80% من المساحة الزراعية الإجمالية التي تقدر بحوالي 77.2 مليون هكتار.

ارتفعت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 131 مليار دولار في عام 2019، مسجلةً بذلك نمواً بلغت نسبته 5.7%، بينما لم يحقق الناتج الزراعي أي معدل نمو سنوي في المتوسط خلال الفترة (2010-2019). يرجع سبب النمو المتحقق في قيمة الناتج الزراعي خلال عام 2019 إلى التحسن الذي حققه أداء النشاط الزراعي في بعض الدول العربية الزراعية الرئيسة مثل سورية ومصر والعراق والتي شكل ناتجها الزراعي حوالي 37.8 المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2019، وتراوحت نسبة نمو الناتج الزراعي في هذه الدول بين حوالي 10.8 المائة وحوالي 26%.

أسهمت الظروف المناخية المواتية عام 2019، والتوسع في استخدامات التقنيات الحديثة في زيادة الإنتاج النباتي بنسبة 4.4%، ونمو الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته بنسبة 1.7%، والإنتاج السمكي بنسبة 2.8%. وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي للدول العربية عام 2019 حوالي 4.8%، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 318 دولاراً.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

بلغت نسبة العاملين في الزراعة في عام 2018 حوالي 17.8% من إجمالي العمالة العربية مقابل 24.1% عام 2010، ويعود سبب هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى التي أصبحت مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية، فيما بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي عام 2018 حوالي 5074 دولاراً.

فيما يخص التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 1.8% عام 2018 لتبلغ قيمتها حوالي 29.8 مليار دولار، كما حافظت الواردات الزراعية على مستوى متقارب مع العام السابق حيث بلغت حوالي 92 مليار دولار وبنسبة زيادة 0.4%. يعود سبب ذلك إلى انخفاض الطلب على بعض السلع الزراعية بسبب الأحداث الداخلية في بعض الدول العربية، وانخفاض الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية في المحصلة، بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي عام 2018 حوالي 62.2 مليار دولار[1].

أدى تواضع نمو الإنتاج الزراعي إلى بقاء الفجوة الغذائية عند مستويات مرتفعة، بالرغم من تراجع قيمتها بنسبة 3.2% في عام 2018 لتصل إلى حوالي 33.6 مليار دولار. شكلت مجموعة الحبوب حوالي 61.8% من إجمالي قيمة الفجوة، يليها اللحوم بنسبة 21.7%، والألبان بنسبة 9.9%، والسكر بنسبة 9.3%. كما سجلت نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسة تراجعاً بلغ 3.9% بالنسبة للحبوب، والقمح بنسبة 1.7%، والسكر بنسبة 4.8%، والبقوليات بنسبة 0.5%. حافظت الألبان ومنتجاتها على مستويات الاكتفاء منها، فيما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم والزيوت والشحوم بنسبة 2.2% و1.1% على التوالي. بالمقابل، حققت بعض المجموعات السلعية مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالأسماك والفواكه والخضار إذ تراوحت بين 101.2% و111.5%.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: التطورات الصناعية

تأثر أداء الصناعة العربية في عام 2019 بانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث جاء معدل نمو الصناعات الاستخراجية سالباً، فيما كان موجباً بالنسبة للصناعات التحويلية. وجاءت نتائج النشاط الصناعي في الصناعات التحويلية ايجابية في معظمها كصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمدة.

في المقابل شهدت بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج وغيرها تباطؤاً في النمو بتأثير عوامل المنافسة الخارجية أو الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي نتج عنها تحديات واجهت تلك الصناعات بشكل خاص وانعكست على النشاط الاقتصادي بشكل عام. كما أظهرت مؤشرات التنافسية الصناعية العالمية تمتع عدد من الصناعات التحويلية العربية بتنافسية ايجابية في الأسواق العالمية في المحصلة، بلغ الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في عام 2019 حوالي 968 مليار دولار مقارنة بحوالي 1009.9 مليار دولار في عام 2018 وبتراجع بلغ حوالي 4.1%، يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في عام 2019 حوالي 684.8 مليار دولار، وبتراجع بلغ نحو 6.1 بالمائة بالمقارنة مع عام 2018، يُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2019 حوالي 64 دولاراً للبرميل مقابل 69.8 دولاراً في عام 2018. كما تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال. في المقابل، بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2019 حوالي 283.2 مليار دولار مقارنة بحوالي 280.9 مليار دولار في عام 2018 وسجلت أعلاها في السعودية، ومصر، والإمارات، والمغرب وقطر. ساهمت الصناعات الاستخراجية في عام 2019 بحوالي

25% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، في المقابل، ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك بلغت مساهمة قطاع الصناعة بشقية الاستخراجي والتحويلي حوالي 35.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2019، ووفر حوالي 17.7% من فرص العمل المباشرة، وارتفعت إنتاجية العامل الصناعي العربي لتبلغ في المتوسط حوالي 43.1 ألف دولار في العام 2019[1].

ثالثا: تطورات قطاع النفط والطاقة

لم يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقة إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة، خاصة بعد فرض عقوبات غير مسبوقة على مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، وبنكها المركزي واحتياطاتها النقدية في الخارج[2]. وقد تأثرت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ بالعوامل الجيوسياسية والتحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2019 حيث شهدت تراجعاً خلال الربع الأول، انعكاساً لانخفاض الطلب العالمي على النفط على خلفية تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، ذلك على الرغم من دخول التعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) حيز التنفيذ بدءً من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، فيما شهدت أسواق النفط العالمية انتعاشاً نسبياً خلال الربع الثاني من العام الذي شهد استقرار الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف المفاوضات التجارية بينما تأثرت أسواق

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، مقال منشور موقع الجزيرة الإخبارية، متاح على الرابط: https://ume.la/BmAkCP ، تاريخ الاطلاع: يوم 28 ماي 2023 على الساعة 18:15.

النفط خلال الربع الثالث بتزايد التوترات الجيوسياسية العالمية، إلى جانب تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع تراجع نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما نتج عنها من فرض الصين لرسوم جمركية هي الأولى من نوعها على وارداتها من النفط الأمريكي بنسبة 5%. حدت تلك التطورات من الأثر الإيجابي الناتج عن تمديد دول (أوبك+) لاتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس من عام 2020، ومن أثر الارتفاع الملحوظ في الطلب العالمي على أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة. في المقابل، شهد الربع الرابع انتعاش أسواق النفط تزامناً مع توصل الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى اتفاق تجاري أولي، وتراجع المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، إلى جانب اتفاق دول (أوبك+) على خفض إضافي لإنتاج النفط، والارتفاع الملحوظ في طلب الصين والهند على النفط الخام.

بشكل عام، ورغم تسجيلها لأقوى أداء فصلي في الأسواق الآجلة منذ عام 2009، خلال الربع الأول من عام 2019، انخفضت الأسعار العالمية للنفط في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، ويُعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ عام 2016، متأثرةً بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر المنقضية والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاسات سلبية على الطلب العالمي على النفط في عام 2019، الذي سجل نمواً محدوداً بنحو 0.9 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ 1.5 مليون برميل/يوم عام 2018، ليصل مستواه إلى 99.7 مليون برميل/يوم عام 2019.

في هذا الإطار، انخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 100 ألف برميل/يوم، ليبلغ 98.9 مليون برميل/يوم، حيث تراجعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بشكل ملحوظ بلغ 2 مليون برميل/يوم على خلفية التزام دول أوبك باتفاق خفض الإنتاج مع بعض

الدول المنتجة للنفط من خارجها والتوترات الجيوسياسية العالمية، لتصل إلى 34.6 مليون برميل/يوم. في المقابل، ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 1.9 مليون برميل/يوم لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم. وارتفعت المخزونات النفطية العالمية بوتيرة أقل مقارنة بالزيادة المحققة خلال العام السابق كما تحققت خلال عام 2019 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.99% و1.3% على التوالي[1].

فيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد حققت الدول العربية خلال عام 2019 نحو 12 اكتشافاً نفطياً و13 اكتشافاً غازياً، واستحوذت على نحو 56.5% من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 26.7% من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمي. واستأثرت الدول العربية بنسبة 28.4% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 14.9% من الإجمالي العالمي في عام 2019.

كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2019 بنحو 473 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) أي بنسبة 3.2% ليصل إلى 15.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.9% من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2019 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 5.8 و10.4%، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية إلى 432.9 مليار دولار.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: التطورات المالية والنقدية العربية

إن الخسائر التي تتكبدها أوكرانيا فادحة بالفعل. ومن شأن العقوبات غير المسبوقة على روسيا أن تضعف أنشطة الوساطة المالية والتجارة، مما سيفضي حتما إلى حدوث ركود عميق هناك. وانخفاض سعر صرف الروبل يذكي التضخم[1].

أولا: التطورات المالية العامة

واجهت أغلب الحكومات ضغوطا على المالية العامة من زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانيات الدفاع[2]. وتأثرت أوضاع المالية العامة أيضا في الدول العربية النفطية بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019، حيث تراجعت أسعار النفط خلال العام المذكور بعد تسجيلها لارتفاع كبير خلال عام 2018، بيد أن عدد من الدول العربية النفطية بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز الإيرادات غير النفطية، بإطار جهود تنويع الإيرادات المالية، حيث استكمل عدد منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي لعدد من الدول العربية خلال عام 2019.

كان للإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وعودة التعافي الاقتصادي في بعضها، وإن كان بوتيرة بطيئة دوراً كبيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتقليص العجز المالي. من جهةٍ أخرى، تعكس تطورات الإنفاق العام جهود الدول العربية لاحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً، أو تراجعاً، في مستوى الإنفاق العام، خلال عام 2019، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية المتاحة

[1] ألفريد كامر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، مقال منشور في موقع صندوق النقد الدولي (IMF BLOG)، متاح على الرابط: https://ume.la/ip3X1Z ، تاريخ الاطلاع: يوم 28 ماي 2023 على الساعة 18:30.

[2] أنظر: ألفريد كامر وآخرون، المرجع نفسه.

وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية[1].

في ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.2%، ليصل إلى حوالي 846.6 مليار دولار في عام 2019، ما يمثل حوالي 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 6.2% ليصل إلى حوالي 916.3 مليار دولار، ما نسبته 33.7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لذلك، سجل عجز الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية حوالي 69.7 مليار دولار (حوالي 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 34.3 مليار دولار (حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 4.2% ليصل إلى حوالي 734.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 704.8 مليار دولار بنهاية عام 2018. إلا أن نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بحوالي 4.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 121.4% بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 125.7% بنهاية عام 2018.

ثانيا: التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

نتيجة للغزو الأوكراني الروسي علّقت بورصة موسكو مؤقتًا جميع التداولات في أسواقها في 24 فبراير الساعة 08:05 بتوقيت موسكو، قبل أن تستأنف التداولات في الساعة 10:00. كما علقت بورصة سانت بطرسبرغ التداول حتى إشعار آخر. بحيث ارتفعت أسعار خام برنت فوق 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ 2014 وارتفعت أسعار القمح إلى أعلى أسعارها منذ عام 2008 حيث تنتج روسيا وأوكرانيا 30٪ من إمدادات العالم. بينما تراجعت الأسواق في آسيا.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

وبالمثل، تراجعت الأسواق الأوقيانوسية، حيث أغلقت كل من بورصة الأوراق المالية الأسترالية وبورصة نيوزيلندا بتراجع أكثر من 3٪. في 24 فبراير 2022، أغلق مؤشر "Nifty" الهندي منخفضًا بأكثر من 5٪ بينما انخفض مؤشر "Sensex" بأكثر من 2700 نقطة[1].

وغلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية –مقاسةً– بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية– في عدد كبير من الدول العربية خلال عام 2019، حيث استفادت الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة المرتبطة بالدولار من توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إجراء ثلاث جولات متعاقبة لخفض الفائدة على الدولار خلال عام 2019 حيث ساعدها ذلك على تبني سياسات نقدية توسعية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي، حيث توافقت دورات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيراتها في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة وهو ما عزز من موقف السياسة النقدية في هذه البلدان[2].

من جانب آخر، تباين موقف السياسة النقدية في الدول العربية التي تتبني نظماً مرنة لأسعار الصرف. ففي حين مكن نجاح سياسة استهداف التضخم بعض هذه الدول من تبني سياسة نقدية توسعية لدعم النمو، تبنت دول عربية أخرى سياسات نقدية انكماشية لتجاوز الضغوط التي تواجه عملاتها المحلية في ظل استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية. بينما لجأت دول أخرى إلى الإبقاء على موقف السياسة النقدية محايداً ولكن مع تبني سياسات لمعالجة التحديات التي تواجهها على صعيد إدارة السياسة النقدية.

ركزت الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية على زيادة فاعلية أدوات السياسة النقدية القائمة واستحداث أدوات نقدية جديدة لضمان كفاءة سوق الصرف الأجنبي وإدارة السيولة في البنوك المتوافقة مع الشريعة. كما انصب جانب كبير من اهتمام البنوك المركزية

[1] أنظر: ويكيبيديا "الموسوعة الحرة"، الغزو الروسي لأوكرانيا 2022، مقال متاح على الرابط: https://ume.la/zW49TC ، تاريخ الاطلاع: يوم 28 ماي 2023 على الساعة 18:42.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

العربية على دعم الاستقرار المالي وتشجيع التقنيات المالية الحديثة ودراسة مدى إمكانية إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية.

تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام الماضي، حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات والودائع، والقروض والتسهيلات المصرفية، والقواعد الرأسمالية المقومة بالدولار. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في عام 2019، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5%.

جاء أداء الاسواق المالية العربية خلال عام 2019 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2018. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 1961.3 مليار دولار. فيما ارتفعت قيمة التداولات بنحو 3.8% لتنهي بذلك الاتجاه النزولي الذي عرفته على مدار السنوات الأربع الماضية.

على صعيد الاستثمار الاجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب بشكل ملموس، بالمقارنة مع عام 2018، وسجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الثاني على التوالي. وقد حفل عام 2019 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات المنسجمة مع هذه المعايير والمعززة للإفصاح والشفافية.

المطلب الرابع: تطورات التجارة الخارجية العربية

لم يتسبب الصراع بين أوكرانيا وروسيا في تعطيل طرق التجارة وسلاسل التوريد وطرق التجارة فحسب، بل أدى أيضًا إلى انخفاض النشاط الاقتصادي بينهما.

وعلاوة على ذلك، فإن فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وتأثر دوائر الإنتاج وموانئ التصدير الأوكرانية كان له تأثير أيضًا على التجارة العالمية ومنها المبادلات التجارية بين الدول العربية وكل من روسيا وأوكرانيا، حيث تتعامل الكثير منها مع طرفي النزاع تصديراً واستيراداً[1].

أولا: التجارة السلعية الإجمالية

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2019 ما قيمته 1848 مليار دولار مقارنة 1898 مليار دولار عام 2018 محققة نسبة انخفاض بلغت 2.7%، وذلك نظراً لانخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1009.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة بنحو 1082 مليار دولار عام 2018 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 6.7%. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2019 بلغت قيمته 838.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 817 مليار دولار عام 2018.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019 فقد أظهرت البيانات تغير محدود في حصص الشركاء التجاريين، حيث احتلت الصادرات البينية العربية 11.1% من إجمالي الصادرات العربية، في حين استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.8 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الاوروبي نسبة 16 بالمائة، بينما حققت دول آسيا تحسناً ملحوظاً لتبقى مستحوذة على الجزء الأكبر من الصادرات العربية بحصة تبلغ 56.3 بالمائة، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 10.8%[2].

[1] عماد حسن، مرجع سبق ذكره.

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2019، فقد احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 7.3% من إجمالي الواردات، وشكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي نسبة 25.7%، في المقابل تراجعت حصة الواردات من الدول العربية إلى مستوى 13.3 بالمائة، وبلغت نسبة الواردات من آسيا حوالي 35.1%، وباقي دول العالم بنحو 18.6%.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة، مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، حيث ساهمت بنحو 58.1 بالمائة لعام 2019، مقارنة بنسبة 63.1% عام 2018، فيما شكلت المصنوعات حصة بلغت 30.6% من إجمالي الصادرات العربية، فيما بلغت نسبة السلع الزراعية نحو 8% من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات حافظت مجموعة المصنوعات على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 65.2 بالمائة، في حين سجلت الأهمية النسبية للسلع الزراعية ارتفاعاً طفيفاً محققة نسبة 19.4 من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2019.

ثانيا: التجارة السلعية البينية

على صعيد التجارة السلعية العربية البينية، استفاد أداءها خلال عام 2019، بالتحسن الذي شهدته الأحوال الداخلية في بعض الدول العربية وأثره على زيادة حركة التجارة البينية العربية. فيما أثر التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط سلباً على قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2019، التي سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة بلغت نحو 0.5% لتبلغ حوالي 112 مليار دولار خلال عام 2019.[1]

فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2019 حوالي 15.8% من إجمالي الصادرات العربية البينية مقارنة مع حصة

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

قدرها 17.2% خلال عام 2018. بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموع السلع الزراعية.

في جانب تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية وارتفاع المتحصلات الخدمية حيث تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 1.5% لتصل إلى 324.2 مليار دولار في 2019، في حين حققت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 زيادة قدرها 8.0 مليار دولار بنسبة بلغت 3.7 بالمائة لتصل إلى حوالي 222.1 مليار دولار. جاء ذلك كنتيجة لاستمرار الزيادة المتحققة بالمتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، وذلك مع استقرار الظروف الداخلية في بعض الدول السياحية الرئيسة بالمنطقة. نتيجة للتطورات السابقة في جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، تحسن العجز المحقق في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2019، ليسجل نحو 102.1 مليار دولار.

استكمالاً لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري العربي البيني، واصلت جامعة الدول العربية العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمضي قدماً في تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وصولاً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، حيث تعمل الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على محاور رئيسة تتمثل في تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية، وتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والاتحاد الجمركي العربي[1].

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الخامس: تطورات موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

أولا: موازين المدفوعات

شهد عام 2019 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت 26.7% ليسجل حوالي 237.4 مليار دولار. كما انكمش العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب قدرها 10.4 بالمائة و4.2 بالمائة على الترتيب في عام 2019. الأمر الذي نتج عنه تراجع الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 57.4 مليار دولار، تمثل حوالي 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. في ضوء التطورات سالفة الذكر انخفض الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 بنحو 16.2 بالمائة ليبلغ حوالي 112.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 134.1 مليار دولار يمثل فائض كلي مسجل خلال العام السابق[1].

ثانيا: الدين العام الخارجي

على صعيد تطورات الدين الخارجي وأعباءه على الدول العربية، فقد شهد إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بحوالي 28 مليار دولار مسجلاً نسبة نمو بلغت 9.7% ليصل إلى حوالي 315.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. يعود ذلك في جزء منه إلى توجه عدد من الدول العربية إلى الاقتراض، وإصدار سندات وصكوك لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وانحسار تدفق المنح الخارجية، إلى جانب الحاجة لموارد لمقابلة الالتزامات الخارجية واجبة السداد خلال عام 2019 على نحو متصل، فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 1.9 مليار دولار مسجلة نسبة بلغت حوالي 8.8% لتصل إلى حوالي

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

23.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 21.5 مليار دولار بنهاية عام 2018.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي 0.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 35.3% بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 34.6% بنهاية عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ثالثا: أسعار الصرف

عكست أسعار صرف العملات العربية، المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2019 حيث تحسنت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام مدعوماً بالأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام. من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2019.[1]

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن العلاقات الاقتصادية (الروسية–الأوكرانية) مع الدول العربية

من المتوقع أن تختلف آثار الحرب–الروسية الأوكرانية من دولة عربية لأخرى وداخل كل دولة منها. فالدول العربية المصدرة الصافية للنفط (مثل: السعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر وليبيا والجزائر) ستشهد تحسناً في أرصدتها المالية العامة والحسابات الجارية، مما يعزز معدلات النمو بها.

أما الدول العربية المستوردة الصافية للغذاء والطاقة، فمن المتوقع أن تعاني من زيادة الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة عملاتها وتدهور أرصدة حساباتها الجارية والمالية وإضعاف معدلات النمو الحقيقية لها.

وفي داخل كل دولة عربية، ستكون شريحة الفقراء هم الأكثر تضرراً من الحرب الروسية الأوكرانية لأنها تخصص النسبة الأكبر من دخلها للإنفاق على الغذاء والطاقة. وفيما يلي نُلقي الضوء على أهم الآثار الاقتصادية للحرب–الروسية الأوكرانية على الدول العربية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

أولا: تفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين الدول العربية

تسيطر حالة من عدم اليقين بالنسبة لآفاق النمو في الدول العربية حيث لا يزال الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول غير مؤكد بسبب مسار جائحة كورونا الذي لا يمكن التنبؤ به، وتشديد السياسة النقدية العالمية، ثم ما نشهده اليوم من تبعات اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية.

ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، يشير تقرير البنك الدولي في أبريل 2022، أن تنمو الدول العربية المصدرة الصافية للنفط، في المتوسط بنسبة 5,4% بفضل التعافي تدريجياً من الجائحة، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. أما الدول العربية المستوردة الصافية للنفط فإنها تنمو في المتوسط بنسبة 4%.

الشكل رقم (01): تفاوت النمو بين الدول العربية عام 2022

(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،%)

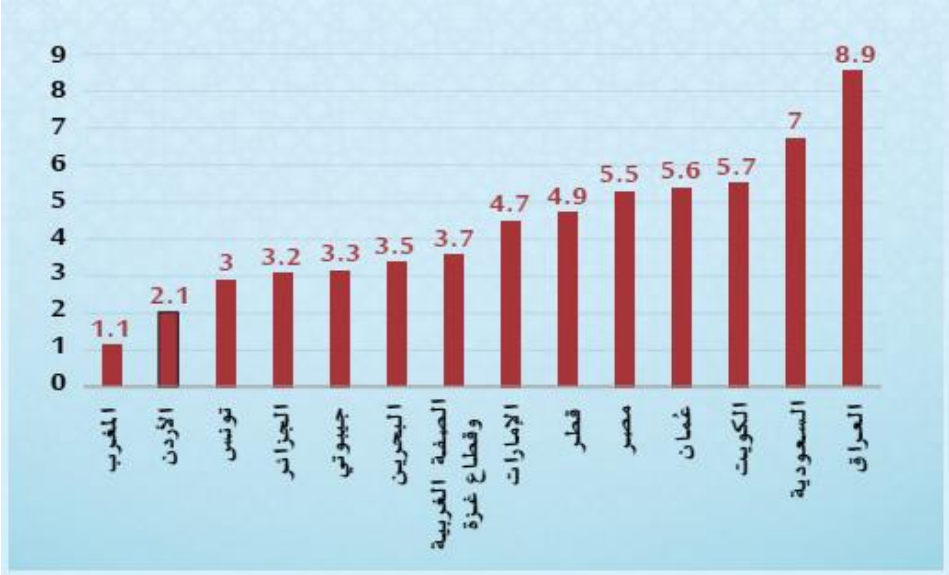

المصدر: البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق، الأوسط وشمال إفريقيا–مراجعة الحقائق: تنبؤات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوقات عدم اليقين، أبريل 2022.

وبحسب تقرير البنك الدولي، فإن النمو الاقتصادي يتسارع بالعراق والسعودية والكويت في عام 2022 إلى 8.9% و7% و5,7% على التوالي بسبب ارتفاع إنتاج النفط وصادراته. وفي عمان من المرجح أن ينتعش معدل النمو إلى 5.6% في عام 2022 مدعوماً بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

كما وتفاقمت التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري كمستورد صاف للنفط والسلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا حيث بلغت خسائرها الاقتصادية نحو 465 مليار جنيه من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة وذلك في 21 مارس 2022 إلى غاية مايو 2022 وقد سمح البنك المركزي المصري بانخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنحو 17% لوقف اتساع العجز في صافي الصادرات، ورفع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس للحد من التضخم الذي بلغ 8,8% في فبراير 2022 أكثر من 27 نقطة مئوية أعلى من متوسطة بداية السنة المالية

2022/2021)، واحتواء تدفقات استثمارات الحافظة إلى الخارج، والحد من عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك.

ومن الملاحظ أن تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلباً على النشاط الاقتصادي في مصر، فيتباطأ معدل النمو إلى 5,5% في السنة المالية 2023/2022، وأن يتجاوز التضخم النطاق المستهدف له من قبل البنك المركزي المصري (7%+/ 2 نقطة مئوية) بسبب التضخم المستورد واختناقات العرض المحتملة بالإضافة إلى استمرار التعديلات التصاعدية في أسعار بيع الوقود بالتجزئة. ومن المرجح أن يزداد معدل الفقر في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتقوض الدخل الحقيقي للأفراد.

واستفادت قطر بصفتها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم من الارتفاعات الحادة في أسعاره عقب الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022. وقد ازدادت الصادرات الهيدروكربونية لقطر بنسبة 10% في عام 2022 مما سينعكس في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.9%.

وفي الإمارات، أدى ارتفاع معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط في أوبك، وحزم التحفيز النقدي والمالي إلى تحقيق انتعاش اقتصادي قوي في عام 2021.

فقد بلغ معدل النمو الحقيقي 2,8% في عام 2021 بعد انكماش بنسبة 6,1% في عام 2020. وفي عام 2022 وأنتعش معدل النمو في الإمارات ليصل إلى 4.7%.

وقد استفادت موريتانيا من ارتفاع الأسعار العالمية لصادراتها من خام الحديد والذهب في تحقيق انتعاش اقتصادي نسبته 4,5% في 2022.

وبخلاف احصائيات البنك الدولي المذكورة سابقاً، تُرجح بعض المنظمات الدولية والإقليمية (مثل: الأونكتاد والإسكوا) أن ينتعش النمو في الدول العربية المصدرة الصافية للنفط

(مثل: السعودية والإمارات وقطر والجزائر)، في حين ستعاني الدول العربية المستوردة الصافية للنفط من تباطؤ معدلات النمو بها (مثل: مصر ولبنان وتونس والمغرب والأردن).

الشكل رقم (02): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية(%)

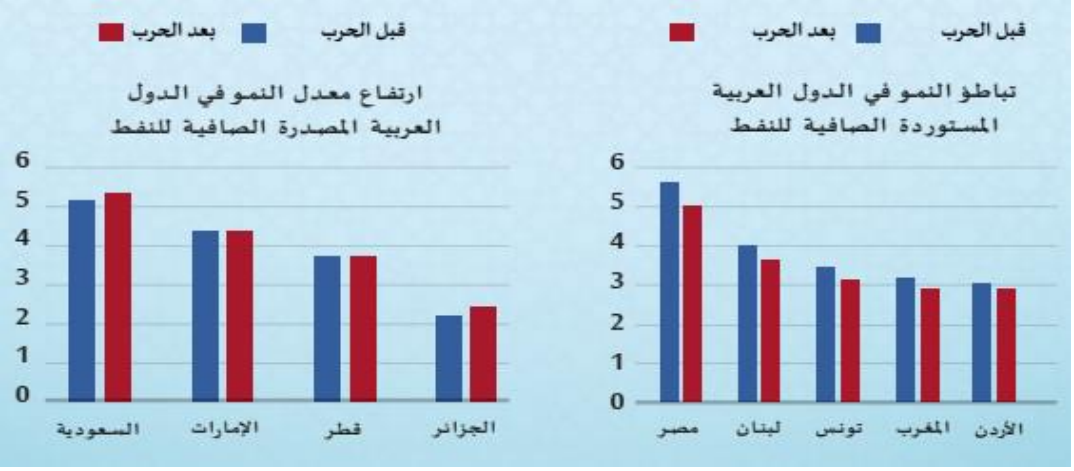

Source: ESCWA; UNCTAD, FitchSolutions, Mena Monthly Outlook Presentation, North Africa And Levant Will Be Most Impacted By The Russia-Ukraine War, March. 2022.

ستؤدي زيادة الطلب على منتجات الطاقة وارتفاع الأسعار العالمية، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بمعدل 7,0% في عام 2022. وسوف يساهم ذلك في تمكين هذه الدول من توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتخفيف أثار ارتفاع معدلات التضخم في أسواقها.

أما الدول العربية ذات الدخل المتوسط فمن المرجح أن تخسر نحو 2,3% من ناتجها المحلي الإجمالي الذي كان في عام 2022. كما ستفقد الدول العربية الأقل نمواً وتلك المتأثرة بالصراعات، نحو 0,6% و0,5% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2022، على التوالي.

ووفقا لهذه التقديرات سيبلغ صافي خسارة الدول العربية حوالي 11 مليار دولار في عام 2022 ونحو 16.9 مليار دولار في عام 2023.[1]

[1] ESCWA; UNCTAD, FitchSolutions, op cit.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

أولا: تهديد الأمن الغذائي العربي

نأتي للمحور بالغ الأهمية، فعلى الرغم من أن الدول العربية تمثل 6% فقط من إجمالي سكان العالم، فإن بها أكثر من 20% من الذين يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي في العالم، حيث تعتمد معظم الدول العربية اعتماداً أساسياً على روسيا وأوكرانيا في الحصول على احتياجاتها من الحبوب.

الشكل رقم (03): واردات الدول العربية من الحبوب من روسيا وأوكرانيا

(نسبة من إجمالي وارداتهم من الحبوب)

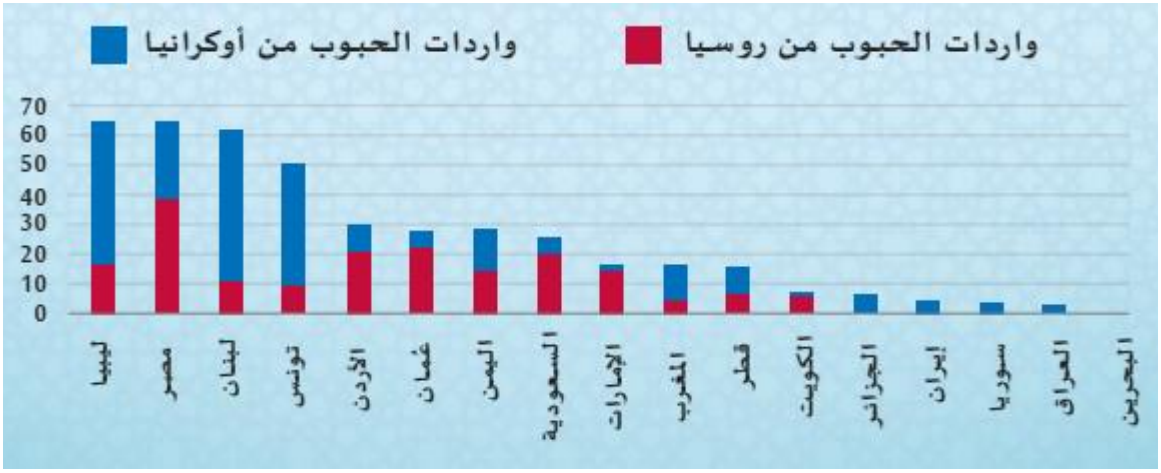

Source: ESCWA; UNCTAD, FitchSolutions, op cit.

فبالنسبة للقمح، تعتمد 10 دول عربية (قطر والصومال ومصر وسوريا ولبنان والإمارات والسودان وتونس واليمن وليبيا) على استيراد أكثر من 50% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا.

الشكل رقم (04): واردات القمح من روسيا وأوكرانيا كنسبة من واردات القمح الإجمالية للدولة المستوردة في عام 2020

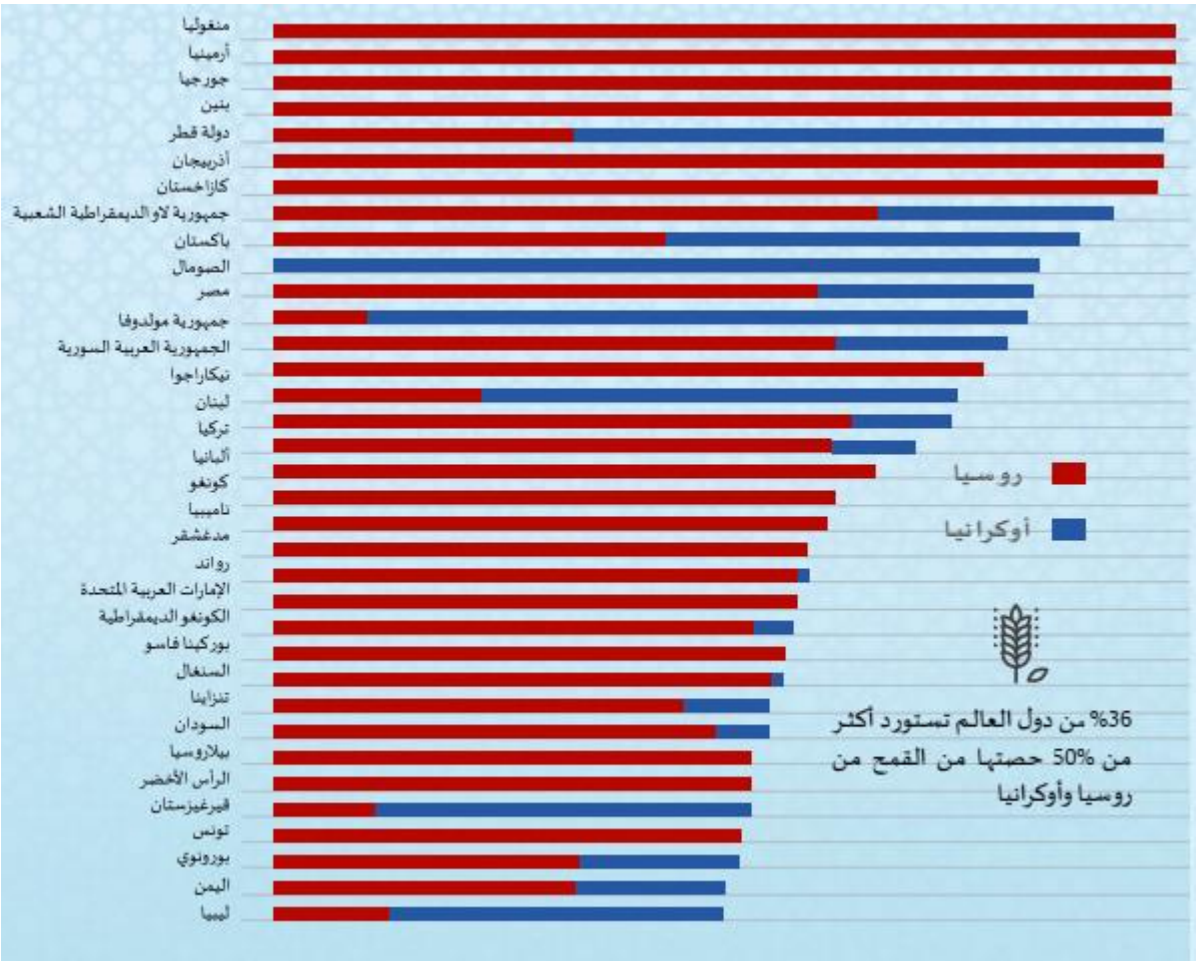

Source: UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), "The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine", UNCTAD Rapid Assessment, 16 Marc 2022.

كما وتعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث يأتي حوالي 70% من قمحها من روسيا وأوكرانيا. وتستورد سوريا نحو ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية، ويأتي معظم وارداتها من القمح من روسيا.

ويستورد لبنان أكثر من 90% من احتياجاته من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، ولا تكفي احتياطاته منها إلا لمدة شهر تقريباً. أما في اليمن، فقد بلغ عدد من يعانون من نقص حاد في الغذاء أكثر من 16 مليون في نهاية عام 2021. ويستورد اليمن نحو 50% من احتياجاته

من القمح من روسيا وأوكرانيا[1].

وتبلغ الواردات الغذائية لمصر والسودان والسعودية من روسيا 15,1%، و1 ،3%، و2,2% على التوالي (كنسبة مئوية من إجمالي وارداتهم من القمح والذرة والشعير وزيت عباد الشمس والبذور). بينما تصل الواردات الغذائية لمصر وتونس والمغرب من أوكرانيا 7,5%، و2,2 و1,9% على الترتيب.

الشكل رقم (05): الأهمية النسبية للواردات الغذائية العربية من روسيا وأوكرانيا (%)*

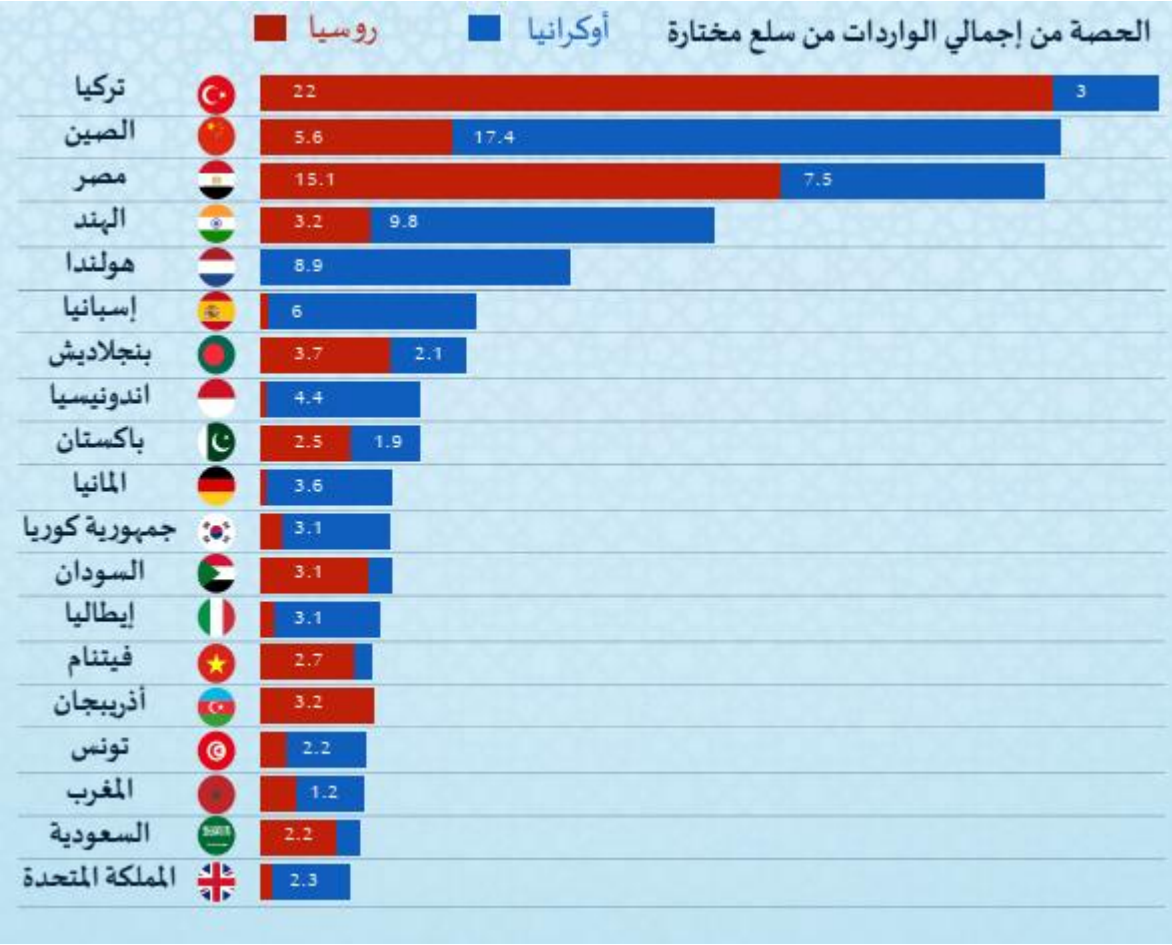

Source: UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), Based on data for the year 2020.

[1] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

* السلع الممثلة هي: القمح والشعير والذرة وبذور السلجم وزيت عباد الشمس والبذور.

وتستورد الجزائر ومصر والسودان وتونس أكثر من 90% من وارداتها من الزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا، وتحصل الدول العربية مثل العراق والأردن ولبنان وعمان وقطر والسعودية والإمارات على أكثر من 60% من وارداتها من الزيوت النباتية من هاتين الدولتين.

ومن المتوقع أن تواجه الدول العربية المستوردة الصافية للغذاء مخاطر كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والأسمدة واضطراب سلاسل الإمداد وانخفاض توريد الحبوب وزيوت الطعام من روسيا وأوكرانيا، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة، خاصة بعد أن حظرت أوكرانيا صادرات القمح للفترة المتبقية من عام 2022. وسوف يؤثر ذلك سلبياً على سبل كسب العيش، وخاصة لصغار المزارعين والفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم.

ومن الجدير بالذكر أن مصر عانت من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو 17% خلال شهر فبراير 2022. وعانت سوريا من ارتفاع أسعار الحبوب الجافة والسكر بنسبة 13% و7% على التوالي من يناير إلى فبراير 2022.

وفي مارس 2022 أصبحت احتياطيات الغذاء في لبنان لا تتجاوز شهر ونصف فقط، بعد أن تدهورت قدرتها على تخزين الغذاء عقب انفجار عام 2020 الذي دمر الصومعة الوحيدة بها. وأصبحت الدول العربية تعاني من تزايد الضغوط المالية لارتفاع تكلفة الدعم الغذائي.

ثانيا: تفاقم الفقر وعدم المساواة في بعض الدول العربية

أصدرت منظمة الإسكوا بيانا توضح فيه أن تؤدي الحرب الروسية–الأوكرانية إلى ارتفاع معدل الفقر لنحو 32% في 15 دولة عربية (من خارج دول مجلس التعاون الخليجي) بحلول عام 2023. ويعني ذلك أنه في عام 2023، سينضم 3,7 مليون شخص إضافي لصفوف الفقراء، بحيث يصل مجموع من يعيشون تحت خط الفقر الوطني إلى 125,8 مليون شخص.

وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع بمقدار 2,8 مليون

فرد فيرتفع معدل الفقر المدقع إلى 16.2% بحلول عام 2023.[1]

وقد قامت دراسة أوروبية[2] نشرت في عام 2022 بتقدير أثر التغيرات في الأسعار العالمية للقمح والذرة على الدخل الحقيقي للأسر في 53 دولة من بينها بعض الدول العربية كمصر والعراق والأردن واليمن وبينت بأن الزيادات في الأسعار بين يناير والأسبوع الأول من مارس 2022، تُعزى بالكامل إلى الأزمة الروسية–الأوكرانية، وأن هذه الزيادات في الأسعار انتقلت بالكامل إلى أسعار المواد والسلع في الأسواق المحلية.

وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض متوسط رفاهية الأسر في 43 دولة من أصل 53 في العينة محل البحث بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة. وبالنسبة للدول العربية انخفض الدخل الحقيقي للأسرة المصرية واليمنية والأردنية في المتوسط، بنسبة (3,54%–)، و(3,12%–)، و(1,36%–) على الترتيب.

وتعتبر الأسر اليمنية والمصرية الفقيرة (40% من الأسر اليمنية والمصرية) هي الأكثر تحملاً لوطأة الصدمة حيث تشهد انخفاضاً في دخولها بنسبة (4,52%– و4,16%– على التوالي)، لأنها تنفق حصة أكبر من دخلها على المواد الغذائية ويشير ذلك صراحة بأن ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والذرة قد أدى لتفاقم عدم المساواة في اليمن ومصر.

ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية وارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي إلى إلحاق أشد الضرر بالأسر الفقيرة، خاصةً وأنهم ينفقون في العادة نسبة من ميزانية أسرهم على الغذاء والطاقة أكبر مما تنفقه الأسر الغنية فالإنفاق المباشر على المحروقات وحده يمثل 5.4% من إنفاق الأسر في 53 دولة في العينة محل الدراسة. وبالتالي فإن الدراسة المذكورة تؤكد على أهمية قيام الدولة باتخاذ إجراءات للتخفيف من الصدمات الناجمة عن هذا الصراع العالمي.

[1] ESCWA; UNCTAD, FitchSolutions, op cit.
[2] Artuc E., Falcone, G., Porto, G. and Rijkers, "Warinduced food price inflation imperils the poor", VoxEU.org, 1 April 2022, Available at: https://ume.la/rXVar8 , Date of the visit : 20/05/2023 on time: 19:03.

وبينت الدراسة بأنه من أهم هذه الإجراءات تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الواردات، وتقليل الفاقد والمهدر من الطعام في جميع مراحل سلاسل التوريد وإتاحة البذور والأسمدة والوقود لمنتجي الأغذية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومصانع الأغذية المحلية والمشاركة في الجهود الدولية للحد من ارتفاع أسعار الشحن والخدمات اللوجستية، وتوجيه التحويلات النقدية نحو الأفراد الأسر الأكثر احتياجاً، والإسراع بتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، ودعوة المؤسسات المالية الدولية لتوفير التمويل الميسر الطارئ في التوقيت المناسب، بما في ذلك المنح.

ثالثا: تهديد الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية

قبل الحرب–الروسية الأوكرانية شهدت بعض الدول العربية (الجزائر والمغرب وتونس) احتجاجات متفرقة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ومن المؤكد أن تواجه كثير من الدول العربية بعد انتهاء الحرب ضغوطاً تضخمية متزايدة وخاصة تضخم أسعار الغذاء، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتدهور الأمن الغذائي، وهو ما من شأنه أن يزيد من حجم المخاطر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي بهذه الدول.

الشكل رقم:(06) الحرب الروسية الأوكرانية

والمؤشرات المهددة للاستقرار الاجتماعي في الدول العربية

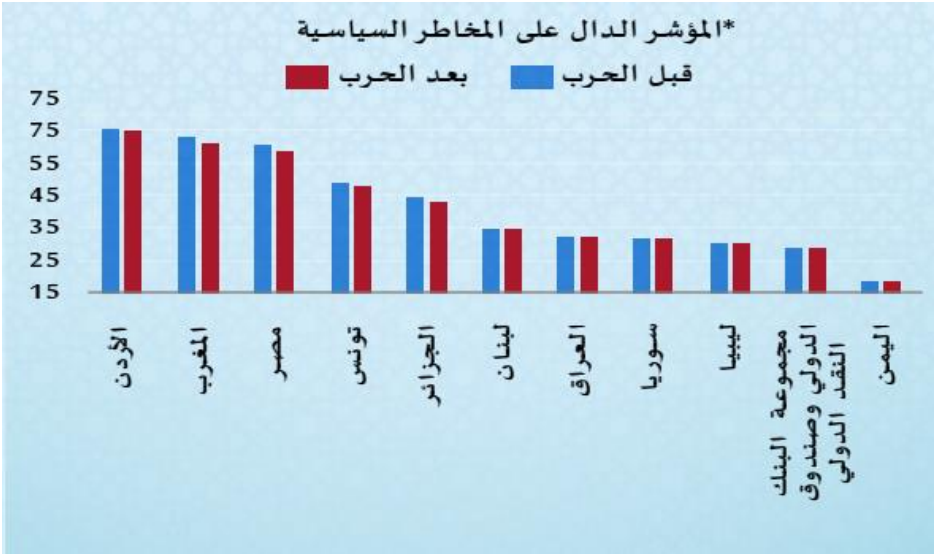

Source: ESCWA; UNCTAD, FitchSolutions, op cit.

رابعا: تراجع المساعدات الإنسانية لبعض الدول العربية

تهدد الحرب الروسية الأوكرانية بتراجع المساعدات الغذائية الممنوحة من المنظمات الإنسانية لملايين اللاجئين والنازحين في الدول العربية مما يعرضهم لخطر الجوع. ففي اليمن، تشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي في منتصف مارس 2022 إلى أن 17,4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي و2,2 مليون فرد يعانون من سوء التغذية الحاد.[1]

ومن المتوقع أن تتفاقم الأوضاع المتردية في اليمن نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية وأن تؤدي زيادة الأسعار العالمية للنفط والغذاء إلى انخفاض الواردات من السلع الأساسية وقد تتحول الأزمة الغذائية الحادة بالفعل إلى كارثة إنسانية، إذا لم يتم توسيع نطاق المساعدات.

وفي سوريا يعاني 55% من السكان (12) مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويتعرض نحو 1,9 مليون فرد لخطر الانزلاق في حالة سوء التغذية الحاد.[2] ويقدر المانحون الدوليون أن أكثر من 60% من السوريين سيحتاجون إلى المساعدة في عام 2022.

المطلب الثالث: الآثار المالية والنقدية

أولا: تفاقم الضغوط التضخمية في الدول العربية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية واضطراب سلاسل الإمداد واختناقات على جانب العرض، فارتفع معدل التضخم في الأسواق المتقدمة كالولايات المتحدة والدول الأعضاء في منطقة اليورو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوتيرة متسارعة والمستويات غير مسبوقة واستجابة لارتفاع معدلات التضخم، قامت العديد من البنوك المركزية في هذه الدول المتقدمة برفع أسعار الفائدة بأسرع من التوقعات، مما أدى إلى ارتفاع

[1] OCHA, Syrian Arab Republic: Developments in north-west Syria and Ras Al Ain -Tell Abiad-, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Situation Report No. 36 – February 2022, Available at: https://ume.la/P5bLQc , Date of the visit: 20/05/2023 on time: 19:18.

[2] OCHA, Yemen: Humanitarian Situation. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2022, Available at: https://reliefweb.int/country/yem , Date of the visit: 20/05/2023 on time: 19:22.

تكاليف خدمة وسداد الديون في الدول العربية*.

الشكل رقم:(07) معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة

(الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يناير 2017–فبراير 2022،%)

Source: UNWTO-World Tourism Organization, Impact of the Russian offensive in Ukraine on international tourism, UNWTO Tourism Market Intelligence and Competitiveness Department, Issue 3, 28 April 2022.

وقد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة صعوبة الحصول على الائتمان إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول العربية وعدم الاستقرار المالي في العديد منها، خاصة تلك التي تعاني من ارتفاع الديون الدولارية أو عجز الحساب الجاري أو عجز الموازنة العامة.

وقد أدت الحرب–الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع متوسط التضخم بالدول العربية إلى 15,6% في عام 2022، نتيجة لزيادة أسعار السلع الغذائية والطاقة[1]**، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية[2].

وقد سجلت مصر والجزائر وليبيا وتونس أعلى متوسط المعدلات التضخم بين الدول العربية.

* على سبيل المثال، رفع المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 17 مارس 2022.

** أدت الحرب إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام برنت لأكثر من 100 دولار أمريكي، مقارنة بنحو 71 دولار أمريكي في أواخر عام 2021.

[2] البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (08): أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية (%)

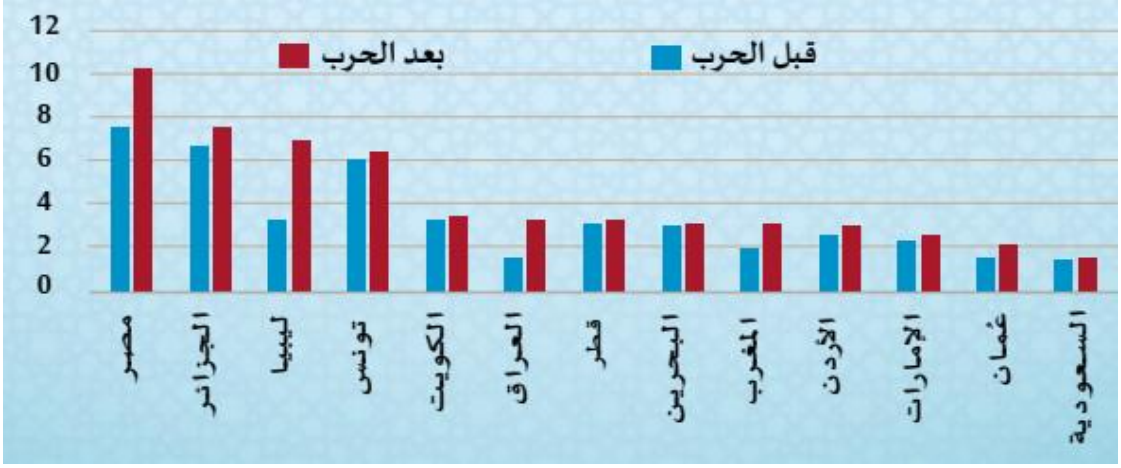

المصدر: بناءا على وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، 2022، www.fitchsolutions.com .

في مصر تحديداً، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة للحد من الضغوط التضخمية ومنع المزيد من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية*. وفي الجزائر تفاقمت الأوضاع السيئة للفقراء نتيجة لارتفاع أسعار الواردات الغذائية وزيادة معدل التضخم من 2,4% في عام 2020 إلى 71% في عام 2022.

أما بالنسبة للأردن، فعلى الرغم من أن الروابط التجارية المباشرة بينه وبين أوكرانيا وروسيا محدودة، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي الارتفاع المستمر والمتسارع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية وتباطؤ النمو العالمي إلى زيادة معدل التضخم به إلى 33% خلال عام 2022.

وارتفعت معدلات التضخم في جمهورية القمر المتحدة من 0,8% في عام 2020 إلى 64 في عام 2022 وزيادة معاناة الصومال التي يصل معدل الفقر بها إلى 70% من السكان. ولم تستطع دول الخليج أن تنأى عن التأثيرات التي أصابت الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من ارتفاع إيرادات الدول النفطية، إلا أنها باتت تتعرض لموجات تضخم، مرتفعة، خاصة وأنها تستورد

* رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في 21 مارس 2022 وسمح بانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنحو 17%.

السلع والمواد الأولية والغذائية من الخارج، وذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد والسلع بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والمحروقات.

ولا شك بأن الآثار السلبية للتضخم، قد تشكل عائقاً للنمو الاقتصادي في الدول العربية، خاصة وأن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية والقيم الادخارية، ومستويات الثقة في الاقتصاد المحلي، وهو ما قد يبعد الاستثمارات الأجنبية وينذر بتحديات اقتصادية أكبر. وذلك يضع صناع السياسات النقدية في المنطقة العربية أمام اختيارات جديدة وصعبة للحد من ظاهرة التضخم، وضمان حركة عجلة التنمية.

ثانيا: انخفاض قيمة عملات بعض الدول العربية

الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، تسبب في ضغوط شديدة على احتياطيات النقد الأجنبي للدول العربية المستوردة الصافية للغذاء والطاقة وبالتالي أسعار الصرف الخاصة بهم.

فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة في أبريل 2022 بلغ الانخفاض في قيمة الجنيه المصري نحو 17% مقابل الدولار الأمريكي، وانخفض الدينار المغربي بنسبة 4,5، والدينار التونسي بمعدل 3%، والليرة اللبنانية بنسبة 25%.

ويؤدي انخفاض قيمة العملة إلى مزيد من الارتفاع في أسعار الغذاء وغيره من السلع والخدمات، مما يقلل القوة الشرائية للأفراد ويضيف أعباء إضافية على ميزانيات الدول.

المطلب الرابع: آثار الموازنات العامة والميزان التجاري والمديونية

أولا: تفاوت أرصدة الحسابات الجارية بين الدول العربية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى آثار متباينة على أرصدة الحسابات الجارية للدول العربية، من خلال تأثيرها على الأسعار العالمية للغذاء والنفط وعائدات السياحة وتحويلات المغتربين.

فالدول العربية المصدرة الصافية للنفط الكويت وعمان وقطر والعراق والسعودية والإمارات والجزائر سوف تستفيد بطبيعة الحال من ارتفاع أسعار الطاقة في زيادة عائدات التصدير وتحقيق فائض في ميزانها التجاري البترولي كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للدول العربية المستوردة الصافية للنفط (لبنان والأردن وتونس والمغرب فستعاني من عجز في ميزانها التجاري البترولي كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي كنتيجة مباشرة من ارتفاع أسعار النفط.

الشكل رقم:(09) الميزان التجاري البترولي للدول العربية (كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)

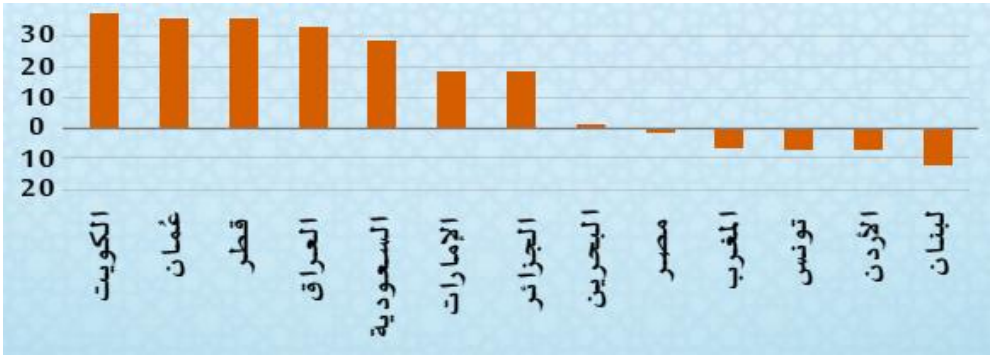

المصدر: بناءا على وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، 2022، www.fitchsolutions.com .

وسيؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب إلى إضعاف الميزان التجاري للدول العربية المستوردة الصافية للغذاء، وبصفة خاصة تونس والأردن ومصر والجزائر والمغرب.

الشكل رقم (10) ميزان تجارة الحبوب في دول عربية مختارة

(كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)

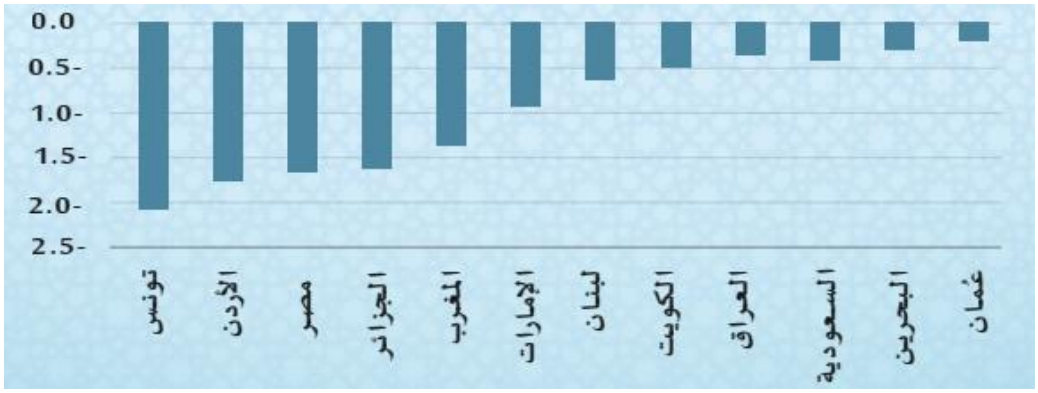

المصدر: بناءا على وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، 2022، www.fitchsolutions.com .

الشكل رقم (11) رصيد حساب المعاملات الجارية للدول العربية في 2022

(كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)

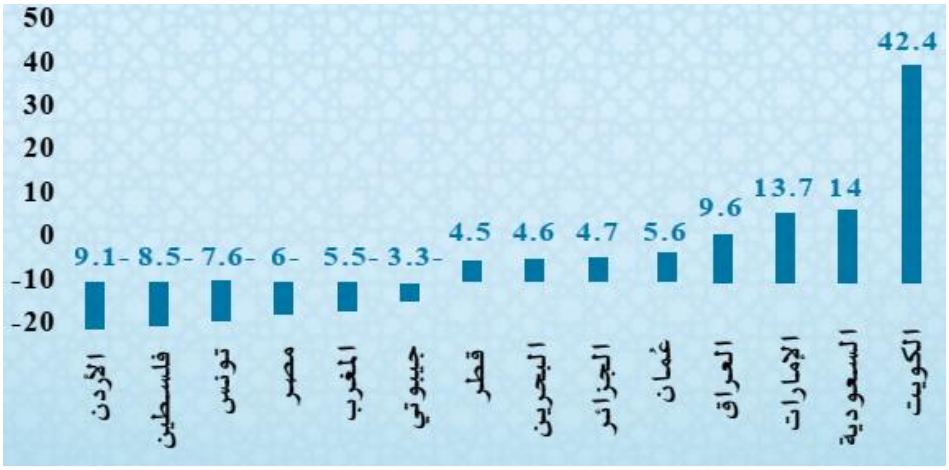

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

وفي عام 2022، أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية إلى اتساع فائض الحساب الجاري للكويت إلى 42,4% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتحقيق فائض في الحساب الجاري للإمارات نسبته 13,7% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من تراجع السياحة الوافدة من روسيا وأوكرانيا، حيث كانت روسيا ثالث أكبر مصدر لقطاع السفر والسياحة في دبي في عام 2021، إلى جانب السياح الأوكرانيون أيضاً والذين يأتون من بين أفضل 20 مصدراً للسياحة في الإمارات.

وقد تحسّن رصيد الحساب الجاري للعراق من 5,2% من الناتج في عام 2020 إلى 9,6% من الناتج في عام 2022؛ وتحول الحساب الجاري في البحرين من عجز نسبته –9,3% من الناتج في عام 2020 إلى فائض نسبته 4,6% من الناتج في عام 2022. ومن المتوقع أن يتسع فائض الحساب الجاري في عمان والجزائر وقطر إلى 5% و4,7% و4,5% من الناتج على التوالي. وسوف يغطي احتياطي النقد الأجنبي بعمان 8 أشهر من الواردات السلعية والخدمية و11 شهراً بالجزائر.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة الصافية للنفط والغذاء فقد اتسع العجز في حساباتها الجارية بشكل كبير في عام 2022. فوفقاً للتقديرات، سيتسع عجز الميزان الجاري لموريتانيا إلى 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع أسعار وارداتها من الغذاء والنفط. ومن المؤكد ارتفاع عجز الحساب الجاري في جمهورية القمر المتحدة إلى 6,6 من الناتج المحلي لعام 2022، بسبب زيادة فاتورة الواردات وانخفاض تحويلات أبنائها العاملين بفرنسا.

وفي تونس والمغرب سيصل العجز الجاري إلى -7,6% و-5,5% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مدفوعاً بارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والغذاء الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي مصر اتسعت نسبة عجز الحساب الجاري لإجمالي الناتج المحلي إلى 6% في السنة المالية 2021/2022، من 4,6% في السنة المالية 2020/2021. ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع فاتورة الواردات، وتأثير الحرب-الروسية الأوكرانية على السياحة الروسية والأوكرانية الوافدة لمصر، وانخفاض الطلب على الصادرات المصرية غير النفطية لا سيما من قبل أوروبا.

ولكن هناك بعض العوامل التي تحد من اتساع العجز الجاري، كارتفاع الأسعار العالمية لصادرات مصر من الغاز الطبيعي، وتحويلات المصريين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي المصدرة الصافية للنفط والغاز. كما تأثر قطاع السياحة الأردني سلبياً، حيث شكلت عائدات السائحين من روسيا وأوكرانيا معاً 4,8% من إجمالي عائدات السائحين بالأردن في عام 2021. ومن المرجح أن يبلغ عجز الحساب الجاري في الأردن 9,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

أما في اليمن، فقد تؤدي زيادة الأسعار العالمية للنفط والغذاء إلى انخفاض الواردات من السلع الأساسية. وقد تتحول الأزمة الغذائية الحادة بالفعل في اليمن إلى كارثة إنسانية، إذا لم يتم توسيع نطاق المساعدات. وبالرغم من ذلك قد يؤدي النمو القوي في دول مجلس التعاون الخليجي المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة العالمية إلى تعزيز تدفقات التحويلات إلى اليمن.

ثانيا: تفاوت أرصدة الموازنات العامة في الدول العربية

تتفاوت آثار الحرب الروسية–الأوكرانية على الموازنات العامة بين الدول العربية باختلاف صافي الصادرات النفطية لكل منها والتكلفة المالية للدعم الحكومي. فقد حققت الدول العربية المصدرة الصافية للنفط (الكويت والعراق والسعودية وعمان والإمارات وقطر والجزائر) والتي تستحوذ على أكثر من 40% من الاحتياطيات العالمية، فوائض مالية كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للطاقة.

الشكل رقم (12): رصيد المالية العامة للدول العربية في 2022

(كنسبة% من الناتج المحلي الإجمالي)

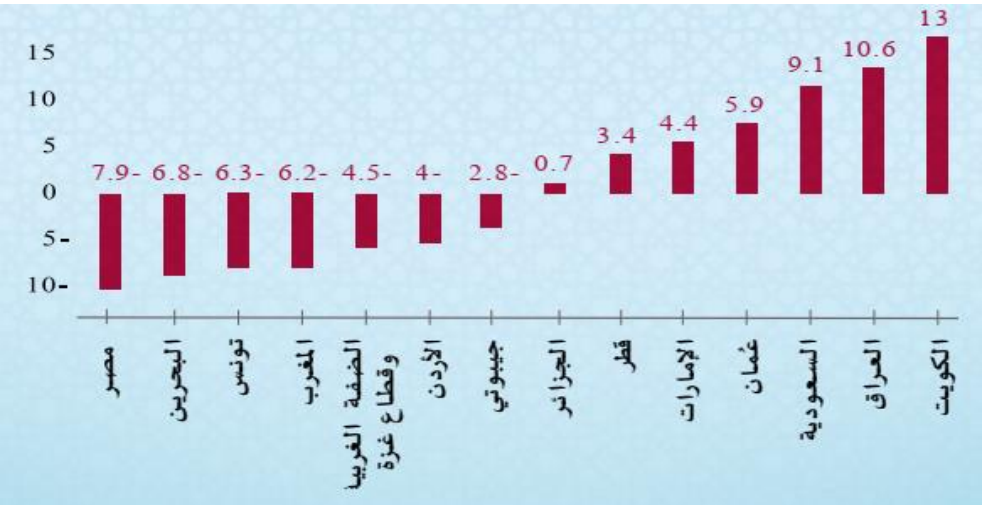

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

وحققت الكويت في عام 2022 فائضاً مالياً نسبته 13% من الناتج. وسيكون بمقدور الكويت اغتنام فرصة الوضع المالي الإيجابي لتنويع هيكل الاقتصاد ودفع الإصلاحات الهيكلية إلى الأمام.

وأدى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى تعزيز الإيرادات الحكومية بالعراق من إنتاج وتصدير النفط فتحول الرصيد المالي من عجز نسبته –5,8% من الناتج في 2020 إلى فائض نسبته 11,7% من الناتج في 2022. ولكن إطالة أمد الصراع بين روسيا وأوكرانيا قد يؤدي لزيادة

المخاطر على إنتاج النفط الخام العراقي إذا تأثرت عمليات شركات النفط الروسية في العراق بالعقوبات الدولية المفروضة على روسيا.

ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة وزيادة الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري إلى تحسن الوضع المالي بشكل ملحوظ، في ظل توقعات بتحول عجز الموازنة العامة البالغ –12% في عام 2020 إلى فائض قدره 7% في عام 2022. كما أنه ستحقق عمان فائضاً في الموازنة العامة يقارب 6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، بسبب ارتفاع عائدات النفط والغاز والتنفيذ المطرد لإجراءات الضبط المالي، وأن تحقق الإمارات فائضاً في الموازنة العامة يبلغ 4.4% من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن يتسع فائض الرصيد المالي لقطر إلى 3.4% من الناتج في 2022.

وقد تراجع عجز الموازنة العامة للسعودية من –11,3% للناتج في عام 2020 إلى –3,0% للناتج في عام 2022. أما في البحرين حيث يمثل قطاع الهيدروكربونات 20% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من إجمالي الإيرادات الحكومية، فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى تراجع عجز الموازنة العامة للدولة من –17,4% من الناتج في 2020 إلى –6,8% من الناتج في 2022.

ومن المرجح أن تتوسع شركات الطاقة بهذه الدول العربية، خاصةً إذا امتدت العقوبات الاقتصادية على روسيا لتشمل قطاع الطاقة واستمرت لأجل طويل. وسيكون بمقدور الدول العربية المصدرة للنفط استثمار الزيادة في إيراداتها النفطية لتعزيز صناديق الثروة السيادية، أو تأجيل إلغاء دعم الطاقة، أو عدم زيادة الضرائب التي كان مخططاً لها قبل الحرب الروسية–الأوكرانية.

أما الدول العربية منخفضة ومتوسطة الدخل المستوردة الصافية للنفط (لبنان والأردن وفلسطين وسوريا وتونس ومصر)، فسوف تعاني من زيادة العجز المالي من 2 إلى 6 نقطة مئوية عما كان مخططاً له في ميزانية عام 2022. فقد اعتمدت الموازنات العامة لهذه الدول

في عام 2022، على افتراض أسعار للنفط أقل بكثير مما حدث فعلاً نتيجة للحرب الروسية–الأوكرانية (على سبيل المثال، افترضت موريتانيا 50 دولاراً للبرميل؛ وافترض الأردن ومصر وتونس 55 دولاراً و60 دولاراً و75 دولاراً على التوالي في ميزانياتهم لعام 2022).

ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية الناتج عن الحرب الروسية–الأوكرانية إلى تضخم التكلفة المالية للدعم الحكومي بكثير من الدول العربية مما سيؤثر سلباً على موازناتها العامة، فالدول العربية المستوردة الصافية للغذاء والنفط كمصر وتونس والمغرب والأردن، ستكون الأكثر تضرراً من ارتفاع فاتورة الدعم، واتساع العجز المالي وارتفاع أعباء الديون. على سبيل المثال، رفعت تونس أسعار البترول بنسبة 3% في مارس 2022 إذا يترتب على زيادة سعر البترول بدولار واحد، ارتفاع قدره 47,5 مليون دولار في الإنفاق العام على دعم الطاقة[1].

وفي المغرب، ارتفعت أسعار الديزل والجازولين بنسبة 15% و33% على التوالي، فبدأت الحكومة بدعم أسعار الديزل للنقل لحين عودة الأسعار لمستوياتها الطبيعية[2].

وفي لبنان، ارتفعت أسعار الجازولين والديزل بنسبة 4% و13% على التوالي خلال الفترة من 21 إلى 25 مارس 2022.

وحتى بالنسبة للدول العربية المصدرة الصافية للنفط، مثل الجزائر والكويت والبحرين وعمان، فسوف تشهد زيادة في فاتورة الدعم مما سيقلل بعض المكاسب التي ستحققها هذه الدول من ارتفاع أسعار النفط والغاز والصادرات.

[1] Souissi, Z, Tunisia raises fuel prices for second time in a month. Reuters. 31 March 2018 , Available at: https://ume.la/6SHHB6 , Date of the visit: 20/05/2023 on time: 20:40.

[2] MEO, Morocco to subsidise diesel to transporters, 2022. et Serrano. F, War in Ukraine and drought at home: A perfect storm in the Maghreb, Middle East Institute, Available at: https://ume.la/azIXiJ , Date of the visit: 20/05/2023 on time: 20:50.

الشكل رقم (13): الإنفاق على الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ببعض الدول العربية

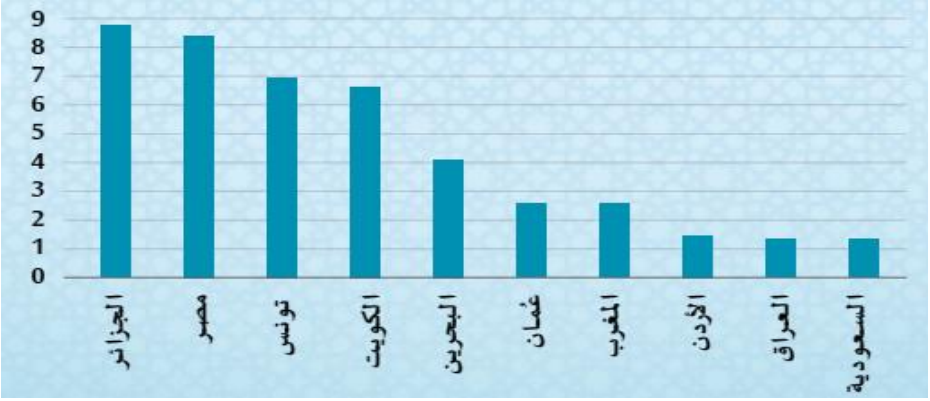

المصدر: بناءا على وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، 2022، www.fitchsolutions.com .

وعلى الرغم من بعض جهود ضبط أوضاع المالية العامة في تونس– بما في ذلك الجولتين من الزيادات في أسعار الوقود في فبراير ومارس 2022 – سيظل العجز المالي مرتفعاً عند نسبة متوقعة تبلغ 63% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. وتشير تقديرات البنك الدولي في أبريل 2022 إلى أن ارتفاع متوسط سعر النفط إلى 115 دولاراً للبرميل سيؤدي لزيادة دعم الطاقة في تونس بنسبة 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للقمح بنسبة 20% عن مستوياتها في نوفمبر 2021، سيؤدي لارتفاع تكلفة دعم الحبوب في تونس بنسبة 0,2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

كما أنها أدت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى ارتفاع فاتورة الواردات المغربية من الغذاء والطاقة، فيتسع العجز المالي إلى –6,2% من الناتج.

أما في مصر، سيزداد عجز الموازنة العامة في السنة المالية 2021/2022 بسبب التدابير الحكومية التي أصدرتها في مارس 2022 وارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية، ومدفوعات الفوائد.

ويقدر عجز الموازنة العامة في سوريا بنحو 7,7% من الناتج في عام 2020 حيث ارتفع الدعم الحكومي للسلع الغذائية والوقود إلى حوالي 40% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة

للدولة لعامي 2021 و2022.

كما ألحقت المتغيرات العالمية، ضرراً كبيراً بالبنية التحتية وتعطلت كثير من الخدمات الأساسية في اليمن، وأدى انعدام الأمن إلى صعوبة استعادة صادرات النفط–التي كانت أكبر مصدر للإيرادات الحكومية والعملة الأجنبية.

وقد تدهور عجز المالية العامة في جمهورية القمر المتحدة إلى –4,9% من الناتج بسبب زيادة فاتورة الواردات واتباع الحكومة لسياسات مالية توسعية. كما وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة في موريتانيا –0,5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 نتيجة لزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية ودعم منتجات الطاقة.

ثالثا: ارتفاع المديونية في الدول العربية

تنفق الدول العربية في المتوسط نحو 16 من عائدات صادراتها على خدمة ديونها وفق تقرير الأمم المتحدة لعام 2022. ومن المرجح أن تتعرض كثير من الدول العربية الأقل نمواً لخطر أزمة الديون، وأن يتفاقم الدين العام للدول العربية متوسطة الدخل عما هو حالياً (92% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط)، وترتفع تكلفة خدمة الدين في عام 2022 بنسبة 8% (500 مليون دولار)، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة بهذه الدول وانخفاض قيمة عملاتها.

على سبيل المثال، من المرجح أن يصل إجمالي الدين الحكومي المؤكد في الأردن إلى 114.2% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022، وأن يستقر الدين العام للمغرب عند 80% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. وفي مصر من المرجح أن يزداد الدين الحكومي بسبب ارتفاع العجز المالي والتأثير السلبي الناجم عن انخفاض قيمة العملة.

كما وارتفعت تكاليف الاقتراض بالنسبة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء مع ارتفاع فوائد السندات السيادية لهذه الدول خلال مارس وأبريل 2022 وهو ما يشير إلى تفاقم بعض التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم وضعف التجارة، مع تزايد احتمالات حالات التخلف عن السداد.

الشكل رقم (14): ارتفاع عائدات السندات السيادية في الدول العربية (%)

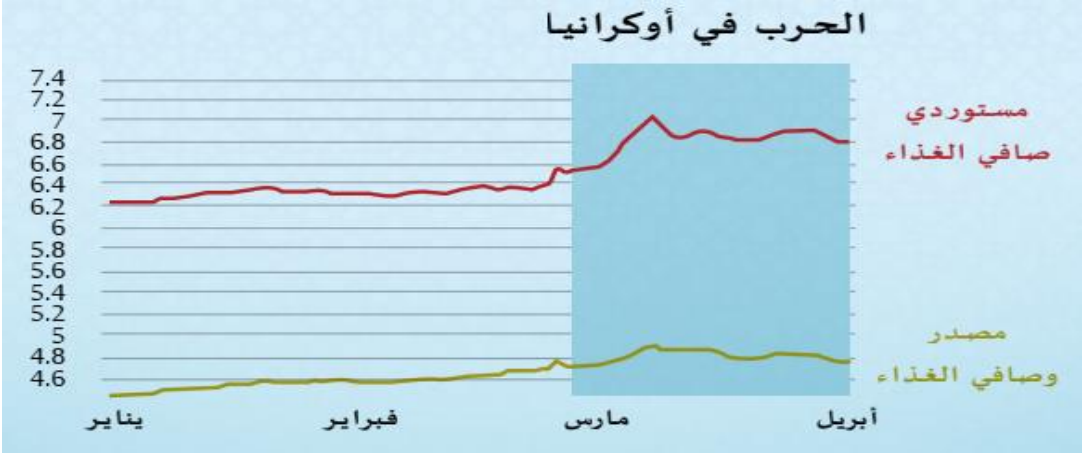

Source: UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), Trade and Development Report , March update 2021.

المطلب الخامس: الآثار القطاعية

أولا: صعوبة تحقيق أهداف العمل المناخي بالدول العربية

أدت الحرب–الروسية الأوكرانية إلى زيادة المخاطر المناخية في العالم، خاصة وأنها اندلعت بالقرب من مواقع تشمل برامج كبيرة للطاقة النووية مثل محطة تشيرنوبيل التي شهدت أسوأ كارثة نووية في عام 1986.

وبالرغم من ذلك، من المتوقع أن تؤدي الاضطرابات الحالية في إمدادات الطاقة والزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز إلى انتكاسة كبيرة في جهود الدول الرامية لإزالة الكربون والحد من مخاطر التغيرات المناخية. فقد أعلنت عدة دول عن خطط لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري. فالصين مثلاً تعتزم زيادة إنتاجها من الفحم بمقدار 300 مليون طن (وهي كمية تعادل وارداتها الحالية)، أي بزيادة بنحو 8% عن إنتاجها الحالي. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطط لزيادة وارداته من الغاز الطبيعي المسال لتقليل اعتماده على الغاز الطبيعي الروسي.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة الصافية للنفط، تشير التقارير الدولية، بأن ارتفاع أسعار النفط يضعف الحافز لديها على تنويع هياكلها الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط أو القيام

بالاستثمار في الطاقة المتجددة. وأن ذلك سيترتب عليه زيادة انبعاثات الغاز الدفيئة وصعوبة تعهد هذه الدول بالتزامات محددة في مجال العمل المناخي مثل الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 وفقا لاتفاقية باريس.

أما الدول العربية المستوردة الصافية للنفط فسوف تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة لتحقيق أمن الطاقة[1].

[1] IPT, Fuel Prices. Issa Petrol Trade, 2022, Available at: https://ume.la/fUbVFA, Date of the visit: 20/05/2023 on time: 20:56.

خلاصة الفصل:

على الرغم من أن الحرب عززت ميزانيات الدول العربية المصدرة للطاقة، إلا أن التأثير الإيكولوجي على الاقتصاد العالمي كان سلبياً، وستتعرض أغلبية الدول العربية ديات اقتصادية كبيرة قد تخفض معدلات النمو وترفع من معدلات التضخم والبطالة. لذا أصبح من الضروري بل والحتمي أن تعمل الدول العربية على رفع مستوى العلاقات الاستراتيجية وتفعيل المصالح الحيوية فيما بينها، واتخاذ التدابير الكفيلة لضمان الأمن الغذائي من جهة وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

الخـــاتـــمـــــة

من خلال دراستنا "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية" والمستعرضة في الفصلين السابقين وللإجابة على الإشكالية الرئيسية لها المتمثلة في: ما هي آثار الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية؟، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية المقترحة قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال جمع بين الدراسة النظرية من جهة ودراسة تطبيقية إحصائية من جهة أخرى. فتوصلنا في بحثنا هذا إلى جملة من النتائج العامة التالية:

تؤكد هذه الدراسة التي أجريناها أن الحرب الروسية–الأوكرانية أدت إلى تفاقم الضغوط التضخمية خاصة في الدول العربية وانخفاض قيمة عملات بعض دولها. كما أن هذه الحرب باتت تهدد الأمن الغذائي العربي وقد تؤدي بالتبعية لتفاقم الفقر وعدم المساواة في بعض الدول العربية وتراجع المساعدات الإنسانية وهو ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية ككل.

أن الحرب الروسية الأوكرانية تفضي إلى تسريع وتيرة التحول في النظام الجيو–استراتيجي والجيو–اقتصادي العالمي في ظل ما يشهده العالم من تحولات في تجارة الطاقة وسلاسل الإمداد وهو ما أدى بدوره إلى دفع الدول إلى دوائر جديدة منن التحالفات الإقليمية والعالمية بهدف تأمين اقتصاداتها وإيجاد موضع قدم أكبر لها في النظام العالمي الجديد.

كما تم إبراز مدى صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للدول العربية، في ظل الصراع الروسي–الأوكراني، كالحد من مخاطر التغيرات المناخية.

وتم التوضيح أيضا في دراستنا إلى أن آثار الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وأرصدة الحسابات الجارية والمالية، تتفاوت بين الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والدول العربية المستوردة الصافية للنفط والغذاء.

ويبدو أن أكثر الدول العربية التي ستتأثر سلباً بهذه الحرب هي جيبوتي ولبنان والصومال واليمن. أما أقل الدول العربية تأثراً بها فهي قطر والسعودية والإمارات والبحرين.

التوصـيـات:

من خلال دراستنا هذه نقترح مجموعة من التوصيات لتعزيز مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية وتفعيل التعاون العربي الإقليمي؛ وبعض المعالجات الرئيسية مثل رفع كفاءة انتاج واستخدام الطاقة وتنويع مصادرها، وإتاحة التمويل للدول العربية المستوردة الصافية للغذاء والنفط، بما يساهم في تعزيز متانة ومرونة الاقتصادات العربية وقدرتها على إدارة الأزمات.

ما نود الإشارة إليه في هذه الدراسة أيضا بأنه لا بد من انتباه صناع القرار في المنطقة العربية إلى بيانات وتوقعات التقارير العالمية التي تشير بأن الاقتصادات النامية ما زالت مع موعد لمواجهة تداعيات الأزمات العالمية المتتالية وتتصعدها أزمة الديون العالمية. فبحسب هذه التقارير، فإن هناك 69 دولة ستواجه تحديات كبيرة في مجال الغذاء والطاقة والتمويل؛ 25 دولة في إفريقيا، و25 دولة في أسيا والمحيط الهادئ، و19 دولة في أمريكا اللاتينية.

وستكون بعض الدول العربية في خضم هذه المعضلة العالمية. فمصر وبصفتها أكبر مستورد للقمح في العالم، قد تأثرت بشدة في إمداداتها التي هي آخذة بالنفاد، حيث أشارت الحكومة المصرية في مارس 2022، بأن الاحتياطي الاستراتيجي من محصول القمح في مصر يكفي حتى 4 أشهر وأن انتاجها المحلي سيكفي بالكاد لنهاية العام وهو معقلها بشأن استدامة توافر التوريد الكافي لاحتياجاتها الاستراتيجية. بينما أعلن المغرب مؤخراً أن لديه مخزون من القمح يغطي استهلاكه لخمسة أشهر.

وتعاني تونس من تبعات الحرب في أوكرانيا، حيث تشير التقارير العالمية بأنها قد تواجه قريباً اضطرابات مدنية حيث شهدت مدنها خروج بعض المظاهرات الاحتجاجية بالفعل مع انخفاض مستويات المعيشة والنقص المتكرر في المواد الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت معدلات التضخم إلى أكثر من7%، ووصلت أسعار الوقود عند مستويات قياسية، وزيادة العجز التجاري بقيمة 49% خلال الأربعة أشهر الأولى بالعام 2022، ووصل الدين الخارجي لـ 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما وتحذر بعض الدراسات والتقارير العالمية لبنان المثقل بالعديد من الأزمات المالية العاصفة، خاصة بعد انفجار مرفأ بيروت في عام 2020، الذي دمر أكبر مخازن الحبوب. ويستورد لبنان 90% من القمح والزيوت من روسيا وأوكرانيا، وانخفضت هذه الإمدادات بسبب الحرب الدائرة، حيث ارتفعت أسعار المواد

الغذائية في السوق اللبناني لحوالي 11 مرة. وبحسب التصريحات اللبنانية، فإن مخزون القمح يكاد يكفي لحوالي شهر. وعلى الرغم من توفر بعض الأسواق البديلة، إلا أن لبنان يواجه أزمة الالتزام بالسداد خاصة. مع فقدان الليرة اللبنانية 90% من قيمتها ونمو الدين العام بنسبة 360% من الناتج المحلي الإجمالي المحلي، علماً بأن لبنان كان قد اضطر لاقتراض 150 مليون دولار من البنك الدولي لضمان الأمن الغذائي.

ما نراه هو أن التحديات التي ستواجهها المنطقة العربية ستكون أكثر تعقيداً، ولن تقدم الحلول والسياسيات التقليدية التي اعتادت عليها الحكومات أي جديد قد يخرجها من الأزمات والصدمات المتتالية والمزدوجة، والتي هي في الحقيقة، لم يعد بمقدور أحد أن يعرف متى وأين وكيف ستنتهي.

ما يتطلبه الوضع الراهن، هو بلا شك السعي نحو تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية تستهدف إعادة ضبط اتجاه بوصلة الوعي العربي نحو التنمية المستدامة والتركيز على محاور التنمية المرتكزة على النتائج وتغيير الواقع المحلي محل اهتمام المواطنين والاستفادة من القدرات والممكنات العربية من خلال التعاون البناء والمشترك في سد الثغرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية برؤية شمولية متوازنة تستهدف المحافظة على أمن وسلامة وتقدم المجتمعات في المنطقة العربية ككل.

آفـــاق الدراســـة:

أخيرا يمكن أن نشير إلى أن بحثنا هذا يمكن أن يكون مرحلة تمهيدية لمواضيع بحث مستقبلية في مجال الحرب الروسية–الأوكرانية، ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكملة لهذا البحث:

- ✓ تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على اقتصاد دول المغرب العربي.
- ✓ تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الدول المصدرة للنفط.
- ✓ تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الدول المستوردة الصافية للقمح.
- ✓ أزمة الغذاء في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية.
- ✓ أزمة الطاقة في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمــة المصـادر والمـراجــع:

I- باللغــة العـربـيــة:

أولا: الـكـتـــــب

1. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء، الشرق دمشق، سوريا، 1996.
2. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000.
3. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، عام 2000.
4. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، سوريا، عام 2000.
5. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2011.
6. العيساوي، عبد الكريم شنجار العيساوي، "السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
7. كورتل، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية فريد كورتل، "الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية".
8. ماجد محمد فرا، "الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها"، د.د.ن، د.ت.
9. محمد على الخوري، الحرب الروسية–الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، أبوظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022.
10. نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات: التمويل والتنمية، جوان 2022.

ثانيا: الرسائل العلميــة

11. سامر صالح خرفي التجارة الدولية والتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1991.

ثالثا: المجلات العلميــة

12. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، 2009.
13. حاكمي بوفحص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، جامعة وهران–الجزائر.
14. محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق–ايران–روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(3)، 2022.
15. وسن إحسان عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة (58)، 2020.
16. يسرى مهدي حسن، "الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الأسباب، المعالجات الأثار المترتبة عليها عربيا"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المحور الاقتصادي المجلد 13، العدد 02، 2011.

رابعا: المقالات العلمية على الانترنت

17. إبراهيم الكراسنة، سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 11-2006/06/22.
18. ألفريد كامر وآخرون، الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم، مقال منشور في موقع صندوق النقد الدولي (IMF BLOG)، متاح على الرابط: https://ume.la/ip3X1Z .

19. تقى خالد العربي، بعد مرور سنة على الحرب الروسية الأوكرانية، ما حجم تأثير الأقطار العربية بهذه الحرب؟، مقال منشور "المركز الديمقراطي العربي"، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=89804 .
20. ديليب راثا، حرب في خضم جائحة–تداعيات أزمة أوكرانيا وجائحة كورونا على الحوكمة العالمية لتدفقات الهجرة والتحويلات، مقال متاح على الرابط https://ume.la/cuEnXG.
21. محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، مقال منشور موقع الجزيرة الإخبارية، متاح على الرابط: https://ume.la/BmAkCP .
22. محمـد صـالح سـلمان، قيـاس وتحليـل الصـدمات النقديـة فـي الاقتصـاد العراقـي للفتـرة (1980-2005) دراسـة قياسـية، بغـداد، متـاح علـى: https://www.iasj.net/iasj/download/15381b1d5f2906e5
23. موقع المعرفة، مقال متاح على الرابط: https://ume.la/RrgWde.
24. ويكيبيديا "الموسوعة الحرة"، الغزو الروسي لأوكرانيا 2022، مقال متاح على الرابط: https://ume.la/zW49TC

خامسا: التقارير والبيانات العلمية

25. صندوق النقد الدولي، بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، بتاريخ 2022/03/05 متاح على الرابط https://ume.la/6KmcEQ.
26. صندوق النقد الدولي، أزمة فوق أزمة، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بتاريخ 2022/10/04 متاح على الرابط https://ume.la/kNaqPW.
27. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020 "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019"، العدد40، متاح على الرابط: https://ume.la/QtPSa6 .
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019، متاح على الرابط: https://ume.la/qbbkz6 .

29. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بتاريخ 2022/03/09 متاح على الرابط https://ume.la/dVhZjU.

30. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 22-69، بتاريخ 2022/03/09 متاح على الرابط https://ume.la/5LsMpD.

سادسا: المحاضرات والندوات العلمية

31. عمر أيمن عزت الميداني، "الأزمة المالية العالمية: أسبابها، تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري"، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء 3 أذار 2009، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

II- باللغــة الأجنـبيــة:

First: books

32. Macroeconomics, international student edition, Michal R, Darby, Intermediat MCGRAW-hill, KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979.

33. Richard, B.; Beatrice, M. , Economics in the Time of COVID -19, Centre for Economic Policy Research, London, 2020.

Second: Scientific reports and data

34. International Monetary Fund, real GDP grouth, Inflation rate, Available at: www.imf.org/external/datamapper/.

35. OCHA, Syrian Arab Republic: Developments in north-west Syria and Ras Al Ain -Tell Abiad-, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Situation Report No. 36 – February 2022, Available at: https://ume.la/P5bLQc .

36. World Bank Group, Social Protection for Recovery. ashington: International bank for reconstruction and dfevelopement, 2022.

Third: Scientific articles on the Internet

37. Artuc E., Falcone, G., Porto, G. and Rijkers, "Warinduced food price inflation imperils the poor", VoxEU.org, 01 April 2022, Available at: https://ume.la/rXVar8 .
38. Gill, I , developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict, from world bank, Available at: blays.worldbank.org/voices.
39. IPT, Fuel Prices. Issa Petrol Trade, 2022, Available at: https://ume.la/fUbVFA.
40. MEO, Morocco to subsidise diesel to transporters, 2022. et Serrano. F, War in Ukraine and drought at home: A perfect storm in the Maghreb, Middle East Institute, Available at: https://ume.la/azIXiJ .
41. OCHA, Yemen: Humanitarian Situation. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2022, Available at: https://reliefweb.int/country/yem .
42. OECD ilibrary, Economicand Social Impacts and policy Implicatios of the War in Ukraine, Available at: from oecd-ilibrary.org/sites/418d61/en/index/html.
43. Souissi, Z, Tunisia raises fuel prices for second time in a month. Reuters. 31 March 2018 , Available at: https://ume.la/6SHHB6 .

الـمـلاحـــق

الملحق رقم : 01

جدول يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية خلال الفترة 2020-2022

الدولة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)			معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) (%)			الحساب الجاري (% للناتج)			الموازنة العامة (% للناتج)			الدين العام (للناتج %)		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022
الجزائر	5,1-	3,9	3,2	2,4	7,2	7,1	12,6-	2,8-	4,7	12,0-	3,5-	7,0	52,1	61,2	51,8
البحرين	4,9-	2,6	3,5	2,3-	0,6-	2,5	9,3-	4,3	4,6	17,4-	10,7-	6,8-	غ.م.	غ.م.	غ.م.
القمر المتحدة	0,3-	2,4	2,8	0,8	1,4	6,4	2,0-	3,4-	6,6-	1,0-	2,5-	4,9	22,0	24,9	29,3
جيبوتي	0,5	4,3	3,3	1,8	1,2	2,0	11,6	1,1-	3,3-	1,7-	1,8-	2,8-	73,3	73,5	74,3
مصر	3,6	3,3	5,5	5,7	4,5	10,0	3,1-	4,6-	6,0-	7,9-	7,4-	7,9-	87,0	92,4	96,4
العراق	8,6-	1,3	8,9	0,6	6,0	3,3	5,2-	8,2	10,6	5,8-	4.3	11,7	64,7	54,8	43,3
الأردن	1,6-	2,0	2,1	0,3	1,3	3,3	8,1-	10,6-	9,1-	7,3-	6,0-	4,0-	109,0	113,6	114,2
الكويت	8,9-	2,3	5,7	2,1	3,4	3,6	20,8	25,9	42,4	33,2-	11,4-	13,0	غ.م.	غ.م.	غ.م.
لبنان	20,3-	9,5-	غ.م.	84,3	80,0	غ.م.	11,0-	6,7-	غ.م.	4,9-	2,8-	غ.م.	186,7	180,7	غ.م.
ليبيا*	31,1-	99,3	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	34,8-	23,4	غ.م.	64,4-	10,6	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
المغرب	6.3-	7,4	1,1	0,7	1,4	4,0	1,5-	2,6-	5,5-	7,6-	6,0-	6,2-	76,4	75,6	79,8
موريتانيا	1,8-	2,3	4,5	2,4	3,6	5,3	7,2-	6,6-	8,9-	1,9	2,5	0,5-	65,5	59,3	56,7
عمان	2,8-	2,1	5,6	0,9-	1,5	3,4	11,9-	3,7-	5,6	16,1-	3,0-	5,9	71,1	65,3	47,0
قطر	3,6-	3,0	4,9	2,6-	1,0	4,0	2,5-	3,1	4,5	2,1-	0,9-	3,4	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الصومال	-0,3	2,2	3,0	4,2	4,6	5,0	11,7-	13,2-	12,9-	1,0	1,3-	0,0	غ.م.	غ.م.	غ.م.
السعودية	4,1-	2,4	3,3	3,4	3,6	2,0	2,7-	2,6	4,5	11,3-	5,6-	3,0-	غ.م.	غ.م.	غ.م.
سوريا	1,5	2,1-	2,6	114,2	89,2	60,0	غ.م.	غ.م.	غ.م.	6,5-	6,8-	7,7-	غ.م.	غ.م.	غ.م.
تونس	9,2-	2,9	3,0	5,6	6,5	6,5	6,1-	6,5-	7,6-	9,4-	7,7-	6,3-	79,5	84,5	84,2
الإمارات	6,1-	2,8	4,7	2,1-	0,2	2,2	6,0	6,8	13,7	5,4-	0,5-	4,4	غ.م.	غ.م.	غ.م.
اليمن	1,4	8,5-	2,1-	10,0	35,0	85,1	3,9-	6,9-	3,0	5,6-	5,2-	4,9-	غ.م.	غ.م.	غ.م.
فلسطين	11,3-	7,0	3,7	0,7-	1,2	2,8	12,3-	8,2-	8,1-	7,5-	5,8-	4,5-	53,9	54,9	55,8

* معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بأسعار العوامل الثابتة. ** **غ.م** = بيانات غير متاحة.

المصدر: تقارير صادرة عن البنك الدولي في أبريل 2022.

بحمد الله تعالى